

المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف
والدعوة والإرشاد
وكالة الوزارة لشؤون الأوقاف

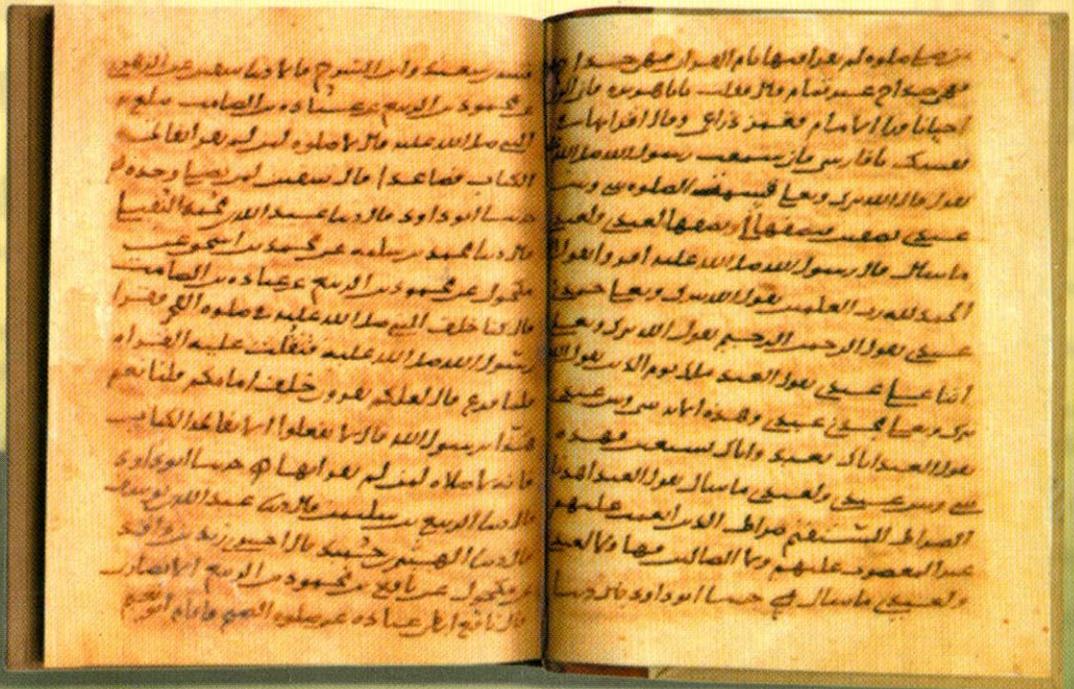
ندوة المكتبات الوقفية في المملكة العربية السعودية

مكتبة الملك عبد العزيز - المدينة المنورة

من ٢٥ - ٢٧ محرم ١٤٢٠هـ

من وثائق وقف الكتب بالمدينة المنورة

في القرن العاشر الهجري



إعداد

د. عبدالرحمن بن سليمان المزيني

المدير العام لمكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة المنورة

شكر وتقدير

أشكر الله تعالى على ما وفقني على إنهاء هذا البحث فله الفضل والمنة، ثم الشكر لوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ممثلة في مكتبة الملك عبدالعزيز في المدينة المنورة لدعوتهم لي، للكتابة في موضوع ((وثائق وقف الكتب في المدينة المنورة)).
كما أخص بالشكر معالي الأستاذ الدكتور / عبدالله بن عبدالمحسن التركي ، وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد على موافقته على إقامة هذه الندوة وتوجيهه الكريم بتحويل الملثقى التعريفي بمكتبة الملك عبدالعزيز في المدينة المنورة - الذي اقترحته - إلى ندوة للمكتبات الوقفية بالمملكة العربية السعودية ، وأمره بتشكيل لجنة تحضيرية تتولى الإعداد والترتيب لهذه الندوة ، وسؤاله المستمر عنها وتذليل الصعوبات التي قد تعترضها .

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى فضيلة وكيل الوزارة لشؤون الأوقاف الأستاذ الدكتور / عبدالرحمن بن سليمان المطرودي على دعمه ومتابعته المستمرة لشؤون هذه الندوة منذ كانت فكرة حتى أصبحت واقعاً نعيشه اليوم .

ويطيب لي أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى رئيس اللجنة التحضيرية للندوة الأستاذ الدكتور / محمد سالم بن شديد العوفي ، وأعضاء اللجنة على جهودهم المتواصلة ، كما أخص بالشكر رؤساء وأعضاء اللجان العاملة في الندوة .

ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى فضيلة الشيخ الدكتور / صالح بن عبدالرحمن المحيميد رئيس محاكم منطقة المدينة المنورة على تفضله بالموافقة على تزويدي بصورة فوتوغرافية من وثائق وقف الكتب التي احتجت إليها في بحثي مما هو متوافر في سجلات المحكمة الشرعية بالمدينة المنورة .

كما يسرني أن أشكر كل من قدم لي مساعدة على إنجاز هذا البحث وأخص بالذكر زملائي في مكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة المنورة .

والله أسأل أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

عبدالرحمن بن سليمان المزيني

المدينة النبوية

١٤١٩/١٢/١٧ هـ

المحتويات

٢	شكر وتقدير
٣ - ٤	المحتويات
٥	الجداول
٦ - ١٢	المبحث الأول : المقدمة
٧	مشكلة الدراسة
٧	أهداف الدراسة
٧	أسئلة الدراسة
٨	حدود الدراسة
٨	الدراسات السابقة
١٠	منهج الدراسة
١١	الحواشي
١٢ - ١٦	المبحث الثاني : صيغ الوقفيات
١٤	- أركان الوقف
١٥	- ألفاظ الوقف
١٦	الحواشي
١٧ - ٢١	المبحث الثالث : المستفيدون من الوقفيات
٢١	الحواشي
٢٢ - ٣٣	المبحث الرابع : شروط الوقفيات
٢٣	الشروط العشرة
٢٤	الشروط بحسب الوثائق
٢٨	تحليل وثائق الوقفيات
٣٢ - ٣٣	الحواشي

تابع المحتويات

٣٨ - ٣٤	المبحث الخامس : الاتجاهات العددية والنوعية
٣٤	المطلب الأول : الاتجاهات العددية
٣٤	التوزيع الزمني
٣٧	المطلب الثاني : الاتجاهات النوعية
٣٧	١- التوزيع النوعي
٣٨	٢- لون المجلدات
٤٨ - ٣٩	المبحث السادس : الاتجاهات الموضوعية
٤٤	توزيع المؤلفين
٤٨ - ٤٧	النتائج والتوصيات
٥٠ - ٤٩	قائمة المصادر والمراجع
٧٠ - ٥١	ملحق بصور الوثائق الوقفية

الجدول

- الجدول رقم (١) توزيع وثائق الدراسة ١٣
- الجدول رقم (٢) توزيع الكتب تنازلياً بحسب الوثائق الوقفية ٣٥
- الجدول رقم (٣) التوزيع الزمني للكتب الوقفية ٣٦
- الجدول رقم (٤) التوزيع الوعائي للكتب الوقفية ٣٧
- الجدول رقم (٥) توزيع ألوان المجلدات ٣٨
- الجدول رقم (٦) التوزيع الموضوعي للكتب الموقوفة بحسب الموضوعات ووثائق الوقف ٤٠ - ٤١
- الجدول رقم (٧) توزيع الكتب الموقوفة تنازلياً بحسب الموضوعات ٤٣
- الجدول رقم (٨) توزيع المؤلفين الذين تكررت أسماءهم أكثر من اثني عشر مرة ٤٤
- الجدول رقم (٩) توزيع المؤلفين الذين تكررت أسماءهم أقل من اثني عشر مرة ٤٥

المبحث الأول : المقدمة

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على رسول الله محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن والاه ، أما بعد :

فقد وجدت الرغبة في فعل الخير لدى المسلمين متنفساً لها في نظام الأوقاف ، فبادر الخيرون إلى وقف الأوقاف - من مبان وأراضي وغيرها - على مختلف الأغراض الخيرية التي تعود على المجتمع بالخير العميم . واختار كثير من السلاطين والأمراء والعلماء والتجار وغيرهم أن يشاركوا بجزء من ثرواتهم في النهوض بالمجتمع فأقاموا المؤسسات الخيرية المتنوعة وحسبوا عليها الأوقاف ، ووضعوا الشروط العديدة التي تضمن حسن التصرف في ريع تلك الأوقاف لضمان استمرار تلك المؤسسات في تحقيق رسالتها . (١)

وارتبط كل وقف من هذه الأوقاف بحجة شرعية توضح أركان ذلك الوقف والغرض منه وكيفية الاستفادة من ريعه ، ونوعية المستفيدين من الوقف وعددهم ، والنظر والموظفين القائمين على رعاية شؤون المؤسسة و الوقف . وغير ذلك من الجوانب التي توضح الإطار العام لنظام الوقف .

وبدراسة حجج الأوقاف دراسة متأنية يمكن للباحث أن يخرج بقدر من المعلومات الجديدة - التي لا نظير لها في كتب التاريخ ومصادره المألوفة - عن أحوال الناس الدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية . (٢)

وهذه محاولة للوقوف على بعض نصوص وقياسات الكتب في المدينة المنورة - عاصمة الإسلام الأولى - التي اشتهرت بكثرة مكتباتها الخاصة بالعلماء والمدارس والأربطة التي تزخر بالمخطوطات الكثيرة المتنوعة في فنونها تنوع معارف علمائها ، وحبهم للكتب ، وإدراكهم لأهميتها في الدرس والتحصيل .

مشكلة الدراسة :

تعد الوثائق من المصادر الأصلية والأساسية لدراسة تاريخ المكتبات لأنها من أهم الأوعية العلمية التي تحتوي على مواد أولية تخص المكتبات وما يتوافر بها من إنتاج فكري له أثره في الحياة العلمية والاجتماعية .

وتمثل وثائق وقف الكتب مصدراً رئيساً للمعلومات المتعلقة بالكتب الوقفية ، ومؤلفيها ، وواقفيها ، وشروطهم التي قد تؤثر إيجاباً أو سلباً في تلك الوقفيات ، إضافة إلى المعلومات الأخرى التي قد توجد ضمن هذه الوثائق ، مما يكون مؤشراً له دلالاته العلمية والتاريخية .

إلا أن هذه الوثائق لم تحظ بالاهتمام المطلوب من الدارسين رغم ما تحتوي عليه من معلومات مهمة تفيد الباحثين في مجال الدراسة التاريخية والعلمية للكتب والمكتبات . ومن هنا وجد الباحث أن هناك حاجة ماسة إلى دراسة هذا الموضوع للخلوص إلى رؤية توضح أهمية وثائق وقف الكتب في المجتمع الإسلامي وأثر ذلك في الحركة العلمية أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأمور التالية :

- 1- وصف وتحليل السمات الأساسية للإنتاج الفكري الموقوف بالمدينة المنورة في القرن العاشر الهجري ، باستخدام الأساليب الببليومترية ، والطرق الاحصائية .
- 2- التعرف على السمات النوعية ، والخصائص الموضوعية ، لمصادر المعلومات الوقفية .
- 3- الكشف عن إسهامات المؤلفين ، وحجم إنتاجهم الموقوف ضمن إطار الدراسة .
- 4- التعرف على أزمنة وقف ذلك الإنتاج .
- 5- التعرف على نوعية المستفيدين من وقف ذلك الإنتاج .
- 6- التعرف على شروط وقف ذلك الإنتاج .

أسئلة الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق أهدافها من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية :

- 1- ما حجم الإنتاج الفكري الموقوف كما ونوعاً . ؟

- ٢- ما الاتجاهات الموضوعية للكتب الموقوفة . ؟
- ٣- من المستفيدون من تلك الكتب الموقوفة . ؟
- ٤- هل توجد شروط معينة تتضمنها وثائق الوقف . ؟
- ٥- ما مدى توافر معلومات عن مؤلفي تلك الكتب الموقوفة . ؟
- ٦- من المؤلفون الذين برزوا في مجال الدراسة . ؟ وما حجم إنتاجهم . ؟

حدود الدراسة :

١- الحدود الموضوعية :

تغطي هذه الدراسة جملة من وثائق وقف الكتب المسجلة في محكمة المدينة المنورة .

٢- الحدود المكانية :

تقتصر هذه الدراسة على وثائق وقف الكتب في المدينة المنورة دون غيرها من مدن المملكة العربية السعودية .

٣- الحدود الزمانية :

تغطي هذه الدراسة ما توافر في سجلات المحكمة الشرعية بالمدينة المنورة من وثائق وقف الكتب في القرن العاشر الهجري فقط .

الدراسات السابقة: لم تظهر - على حد علم الباحث - حتى إعداد هذا البحث دراسة تتحدث عن وثائق وقف الكتب بالمدينة المنورة .

وقد تعرض مجموعة من الباحثين العرب لموضوع وقف الكتب والمكتبات ، من بينهم الدكتور عبداللطيف إبراهيم أستاذ الوثائق في قسم المكتبات والوثائق بكلية الآداب بجامعة القاهرة الذي وضع مجموعة من الدراسات الوثائقية ونشرها في كتاب بعنوان : (دراسات في تاريخ الكتب والمكتبات الإسلامية) صدر في القاهرة عام ١٣٨٢هـ / ١٩٦٢م واشتمل على خمسة بحوث ، كان البحث الثاني بعنوان (مكتبة في وثيقة وقفية دراسة للمكتبة ونشر للوثيقة) عرض لوثيقة على بن سليمان الإبشادي المالكي ، والمسجلة في عام ٩١٩هـ ، وتضمنت وقف منزل ومكتبة خاصة بما فيها من كتب وأدوات ، وقد أشار في دراسته هذه إلى مجموعة من الكتب الوقفية

في مختلف الموضوعات .

وفي الدراسة الثالثة وهي بعنوان (وثيقة باستلام كتب : دراسة وتحليل ونشر) عرض فيها وثيقة إدارية وهي عبارة عن كشف بالكتب الوقفية التي تسلمها أحد أمناء المكتبات في العصر المملوكي ، وهو الشيخ شمس الدين محمد بن جمال الدين عبدالله بن عبدالعزيز المغربي، من الواقف وهو عيسى بن عبدالرحمن الزواوي المالكي ، ويعود تاريخها إلى عام ٨٨٣هـ .(٤)

أما الدراسة الخامسة فكانت بعنوان (مكتبة عثمانية : دراسة نقدية ونشر لرصيد المكتبة) عرض فيها لوثيقة وقف الأمير محمد بك أبو الذهب التي ضمنها وقفه لمكتبته على طلبة العلم بجامعة ، ويعود تاريخها إلى عام ١١٨٨هـ .

وتعد دراسات الدكتور عبداللطيف إبراهيم ، على درجة كبيرة من الأهمية لاعتماده

فيها على نصوص وثنافية قام بتحليل محتواها ونشر نصوص أغلبها .(٥)

والعمل الثاني الذي يمكن أن نشير إليه في هذا المجال هو :

((الوقف وبنية المكتبة العربية : استبطان للموروث الثقافي)) للدكتور يحيى محمود بن جنيد ((الساعاتي)) أستاذ المكتبات والمعلومات بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ونشره مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض عام ١٤٠٨هـ ، وقد قسم كتابه إلى ستة فصول ؛ حيث تحدث في الفصل الأول الذي يخص خطة الدراسة ومنهجها عن الوقف ودوره في بناء الحركة التعليمية الثقافية ، أما الفصل الثاني فقد خصه لبدايات وقف الكتب وظهور المكتبات العامة حيث شمل الفصل الحديث عن دور الكتب وخزائنها في حواضر العالم الإسلامي(٦) . أما الفصل الثالث فقد خصه لوقف الكتب على الجوامع والمساجد والمدارس ، في حين كان الفصل الرابع خاصاً بوقف الكتب والمكتبات على المارستانات والربط والخانقاهات والترب والأشخاص والذرية والوقف غير المحدد أما الفصل الخامس فكان عن التنظيم والإدارة للمكتبات الوقفية ، وكان الفصل السادس والأخير . عن مزار الكتب والمكتبات الوقفية ، وختم الدراسة بجملة من النتائج والتوصيات .(٧)

وتعد دراسة الدكتور يحيى بن جنيد على درجة كبيرة من الأهمية نظراً لاعتماده فيها على عدد كبير من المخطوطات التي تحمل نصوصاً وقفية ، إضافة إلى مجموعة من الكتب التراثية المشتملة على نصوص ذات علاقة بقضية وقف الكتب والمكتبات .

منهج الدراسة :

المنهج الرئيسي الذي استخدمه الباحث في هذه الدراسة ، هو المنهج الوصفي والتحليلي في القياس والتحليل الإحصائي المقارن للبيانات المجمعة عن الكتب التي أمكن حصرها من خلال وثائق الدراسة ، حيث عمد الباحث إلى تحليل تسع وثائق توافرت من خلال سجلات المحكمة تغطي الفترة من عام ٩٧٤هـ إلى عام ٩٩٣هـ . ومما يجدر ذكره أن السجلات المحفوظة بالمحكمة تبدأ من عام ٩٦٣هـ .

وقد لاحظ الباحث وجود بعض الأخطاء اللغوية في الوثائق ، وللأمانة العلمية في نقل النصوص الوقفية في هذه الوثائق كما هي فقد تم إبقاء تلك الأخطاء على حالها .

وقد تم تقسيم الدراسة إلى المباحث الآتية :

المبحث الأول : المقدمة .

المبحث الثاني : صيغ الوقفيات .

المبحث الثالث : المستفيدون من الوقفيات (على من وقفت كتبها؟) .

المبحث الرابع : شروط الوقفيات .

المبحث الخامس : الاتجاهات العددية والنوعية .

المبحث السادس : الاتجاهات الموضوعية .

الخاتمة : النتائج والتوصيات .

قائمة المصادر والمراجع

ملحق بصور الوثائق الوقفية .

حواشي المبحث الأول

- (١) أمين ، محمد محمد / الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر ٦٤٦ - ٩٢٣ هـ - دراسة تاريخية وثائقية . - القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٠ م ، ص (ن) .
- (٢) السابق ، ص (س) .
- (٣) ابراهيم علي ، عبداللطيف " مكتبة في وثيقة وقفية " في : دراسات في تاريخ الكتب والمكتبات الإسلامية . - القاهرة : المؤلف ، ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٢ م ص ٤٩ .
- (٤) ساعاتي ، يحيى محمود / الوقف وبنية المكتبة العربية . - ط ١ . - الرياض : مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م ، ص ٢٥ .
- (٥) السابق .
- (٦) السابق ، ص ص ١٦ - ٦٣ .
- (٧) السابق ، ص ص ٦٤ - ١٩٢ .

المبحث الثاني : صيغ الوقفيات

الوقفيات جمع وقفية ، والوقفية أو كتاب الوقف هو الصك الذي يكتب فيه الواقف عقد وقفه ، ويبين فيه عقاراته الموقوفة وحدودها والجهة الموقوف عليها وشروطه في مصارف الغلة ، وإدارة الوقف ، أي التولية عليه ، وغير ذلك .
أو هي الصك الذي تدون فيه عقارات الوقف وعقد وإرادة الواقف فيه استحقاقا وتولية . (١)

ولا تتوقف صحة الوقف على كتابة صك الوقفية ، لأنه عقد يتم باللفظ ، وعند الحاجة إلى الإثبات ، يمكن إثبات عقد الوقف وشروطه بإقرار الواقف ، أو بالإشهاد عليه . ولكن جرت العادة أن يكتب الواقف صكاً لوقفه ، لأنه أحفظ للوقف ، وأمنع للتغيير والتبديل في عقارات الوقف وشروط الواقف . فهذه الوقفية ، عند إنشائها خارج مجلس القضاء ، تكون مجرد إقرار مكتوب ، أي أنها مجرد صك عادي ، يحتاج إلى إثبات مضمونه ، فإذا سجلها الواقف في سجل المحكمة ، بأمر القاضي ، واعترف بها ، أصبحت صكاً ثابتاً معمولاً به . (٢)

ولعل من الأمور التي تساعد على بقاء الكتاب الموقوف صالحاً للاستخدام إثبات الوقف والإعلان عنه ، وهناك ثلاث طرق استخدمت في إثبات الوقف والإعلان عنه وهي:

(أ) كتابة نص الوقفية على الكتاب نفسه .

(ب) كتابة وثيقة وقف شاملة تبين الحدود والأهداف العامة وتسجل أمام القضاء الشرعي . (٤)

(ج) ختم صفحة العنوان وصفحات غيرها أحياناً بختم يدل على الوقف .
وبما أن موضوع الدراسة ليس من أهدافه البحث عن الكتب الموقوفة على الواقع الحالي ، لذا فإن التركيز سيكون على الطريق الثاني وهو ما يخص وثائق الوقف .

وقبل الدخول في الحديث عن صيغ الوقفيات لا بد من الإشارة إلى بعض المعلومات
الضرورية للتعرف على وثائق هذه الوقفيات وتوثيقها وذلك وفق الجدول رقم (١)
الآتي ؛ علماً بأن الوثائق مرتبة في الجدول زمنياً بحسب تاريخ الوقفية .

الجدول رقم (١)

يبين وثائق الدراسة

اسم الموقف	توثيقها			تاريخها	رقم الوثيقة	م
	صفحة	جلد	عدد			
محمّد بن تاج الدين الكازروني الحريري الشافعي	٤٣٢ - ٤٣٣	٢	٣	١٠/٧/٩٧٤هـ	١٥٧٢	١
زيني خليفة	٢٤٠ - ٢٤١	٢	٤	٥/١٧/٩٧٦هـ	٥٤٣	٢
ملا جعفر	٦٠٠ - ٦٠١	٢	٣	٨/٧/٩٧٧هـ	١٨٥٢	٣
مصلح الدين صقر خليفة الرومي الحنفي	٧٦٤ - ٧٦٥	٣	٦	٥/١/٩٨٧هـ	١١٤٩	٤
مصلح الدين صقر خليفة الرومي الحنفي	٨٢١	٣	٦	٥/١/٩٨٧هـ	(٣) ١١٩٩	٥
جعفر خليفة بن عبدالحى الرومي	٨٠٤ - ٨٠٨	٣	٦	١٠/٢١/٩٨٧هـ	١١٨٨	٦
عباس خليفة بن ولي الرومي	٩٦٧ - ٩٦٨	٣	٦	٩/٢٠/٩٨٩هـ	١٥٩٨	٧
أحمد بن محمّد الوفائي المعروف بشيخ زادة	٤٧ - ٤٦	١	٧	٦/١٠/٩٩١هـ	٦٣	٨
سنان خليفة بن سليمان الرومي	١٣٠	١	٨	٩٩٣/٤/١	٤٨٩	٩

وليس هناك نص أو نصوص مثالية يمكن القول إنها استخدمت من قبل الواقفين بشكل عام ، بل ما نجده هو تفاوت واضح في الصيغ الوقفية ، وإنما هي عبارة عن صكوك شرعية سجلت في المحكمة الشرعية بالمدينة المنورة وأشهد عليها الشهود وتتضمن أن فلاناً قد وقف مجموعة من الكتب على نفسه وذريته من بعده ثم على طلبة العلم ومن ثم على مكتبة المسجد النبوي . مع ذكر بعض الشروط التي تنظم أمر التصرف والنظارة على تلك الكتب ، وتتضمن جميع الوثائق - محل الدراسة - عناوين الكتب وأوصاف بعضها وذكر أسماء بعض المؤلفين .

ولكي تتبين لنا الصورة الواقعية لوثائق وقف الكتب نقرن ذلك بمدى التزامها بأركان الوقف وألفاظه .

أولاً : أركان الوقف :

للووقف ، كسائر الالتزامات العقدية التي يبرمها الإنسان ، أركان مادية ، وركن

شرعي .(٥)

(أ) فالأركان المادية هي وجود شخص واقف ، ومال يوقف ، وجهة يوقف عليها . وبمراجعة الوثائق الوقفية السابقة يتبين أنها قد التزمت بهذه الأركان حيث إن الشخص الواقف قد ورد ذكره صراحة في الوثيقة وينص فيها على حضوره أو حضور وكيله لدى الحاكم الشرعي ، وكذا الحال بالنسبة للمال الموقوف فإنه ذكر تفصيلاً في كل وثيقة ، كما أن الموقوف عليهم ذكروا في الوثائق بحسب الترتيب الذي رتبته الواقف .

(ب) أما الركن الشرعي فهو العقد ، والعقد هنا هو الإيجاب فقط من الواقف بصيغته المعتبرة ، فلا يحتاج إلى قبول الموقوف عليه(٦) . وهذا الركن مؤكد وملتزم به كذلك في جميع الوثائق .

ثانيا : ألفاظ الوقف :

الألفاظ التي ينعقد بها الوقف هي كل لفظ يدل على معنى : حبس رقبة المال عن الامتلاك ، وتخصيص ثمرته ومنفعته بجهة من الجهات .

وهذه الألفاظ نوعان :

١- الصريح ، وهو ما اشتهر استعماله في معنى الوقف المشروح . فينصرف إلى معنى الوقف ، أو ينعقد به ، بمجرد ذكره ، وهو لفظان : الحبس والوقف . واللفظ الأول أقدم استعمالاً ، فلو قال الإنسان : حبست داري هذه ، أو وقفتها على الفقراء ، أو في سبيل الله ، انعقد الوقف . ومن الصريح في رأي بعضهم لفظ (التسبيل) . (٧)

٢- الكناية ، وهو ما كان يحتمل معنى الوقف وغيره ، كمعنى النذر أو الصدقة بعين المال ، دون حبسه ، وإنفاق ثمرته ، ولذلك ألفاظ كثيرة كالتصدق ، وجعل المال للفقراء ، أو في سبيل الله ، ونحو ذلك من الألفاظ المحتملة . (٨) ويلاحظ أن جميع الوثائق التزمت باللفظ الصريح وهو لفظة الوقف والحبس ، في حين أضافت إلى ذلك خمس وثائق لفظة (أبد) ، وهي الوثائق ذات الأرقام : (١٥٧٢ ، ١٨٥٢ ، ١١٤٩ ، ١١٩٩ ، ١١٨٨) . وزادت الوثيقة رقم (١٥٧٢) لفظة (وتصدق) وكذا الوثيقة رقم (١١٨٨) وزادت على ذلك بلفظتين هما (سبيل وأكد) .

حواشي المبحث الثاني

- (١) الزرقا ، مصطفى أحمد / أحكام الوقف . - عمان : دار عمار ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م ، ص ١٢٦ .
- (٢) السابق .
- (٣) هذه الوثيقة تكرر للوثيقة التي تسبقها رقم ١١٤٩ من حيث بيانات الكتب الموقوفة واسم الواقف مع اختلاف طفيف في النص والتشابه تماماً في المضمون ، وبمراجعة السجل الخاص بهاتين الوثيقتين لم يتبين للباحث وجود أي شروح عليه تبرر هذا التشابه أو تلغي إحداهما .
- (٤) ساعاتي / الوقف وبنية المكتبة العربية ، ص ١٣٠ .
- (٥) الزرقاء / أحكام الوقف ، ص ٣٨ .
- (٦) السابق .
- (٧) السابق ، ص ٤٠ .
- (٨) السابق ، ص ص ٤٠ - ٤١ .

المبحث الثالث : المستفيدون من الوقفيات

تضمنت نصوص الوقف المدونة في الوثائق الوقفية تحديد المستفيدين من الكتب الموقوفة ، ومن الواقفين من يحدد الأطراف المستفيدة من وقفه بدءاً بنفسه مدة حياته ثم أولاده وأولاد أولاده وأقربائه بحسب درجات قربهم منه ، ثم على طلبة العلم أو من ينتفع به من المسلمين ، ثم على جهة معينة كمكتبة المسجد النبوي بالمدينة المنورة أو على زاوية معينة يكون قد وقفها الواقف من قبل على الفقراء أو طلاب العلم .

ونستعرض فيما يلي الوثائق - محل الدراسة - لكي نرى مدى التفاوت فيما بينها من حيث ذكر المستفيدين من الكتب الوقفية في كل منها ، وذلك على النحو الآتي :

١- تضمنت الوثيقة رقم (١٥٧٢) الإشارة إلى تخصيص الواقف قطعة أرض يملكها كائنة بخط ذروان وجعلها (١) زاوية موقوفة للفقراء ووقف عليها جملة كبيرة من الكتب العربية والعجمية . (٢)

٢- أما الوثيقة رقم (٥٤٣) فتتص على أن زيني خليفة ((وقف وحبس جميع الكتب المشروحة على نفسه مدة حياته ثم لأولاده ثم لمن قرأ عليه من المستحقين ثم لأهل المدينة النبوية من المجاورين وغيرهم القادرين على مطالعته)) . ويلحظ هنا مدى اهتمام الواقف بطلابه الذين قرأوا عليه بحيث جعلهم في المرتبة التي تلي أولاده مباشرة ، ثم رتب الاستفادة من كتبه بعد ذلك لأهل المدينة سواء كانوا من المجاورين بها أو غيرهم من المارين عليها للزيارة شريطة القدرة على المطالعة والاستفادة .

٣- وتتص الوثيقة رقم (١٨٥٢) على أن ملا جعفر جعل الكتب المنوه عنها ((وقفاً لله تعالى على نفسه مدة حياته ينتفع بها سائر الانتفاعات الشرعية ، ثم من بعده على أولاده وأولاد أولاده الذكور من الظهور بشرط أهليتهم لذلك ، فإذا انقرضوا والعياذ بالله تعالى كان حكم الكتب المذكورة حكم كتب الحرم النبوي الموقوفة به)) . (٤) ولن يحرم طلبة العلم الاستفادة من تلك الكتب عند مآلها إلى مكتبة الحرم النبوي .

٤- أما الوثيقة رقم (١١٤٩) فتفيد أن الواقف / مصلح الدين صقر خليفة الرومي الحنفي مدرس الرستمية بالمدينة المنورة ((وقف جميع الكتب المذكورة على نفسه مدة حياته ينتفع بها سائر الانتفاعات الشرعية ، ثم من بعده على السيد الفاضل المفيد / جعفر بن الحسين الحسني السمرقندي الحنفي مدة حياته ينتفع بها سائر الانتفاعات الشرعية ، ثم من بعده على أولاد السيد / جعفر المذكور وعلى أولادهم وعلى أولاد أولادهم أبداً ما تناسلوا ، بشرط أن تكون فيهم أهلية الانتفاع بالكتب المذكورة فإذا انقرضوا ولم يبق منهم أحد أو لم تكن فيهم أهلية لما ذكر كانت الكتب المذكورة وقفاً على طلبة العلم بالمدينة المنورة)) .(٥) ويبدو أن الواقف ليس له ذرية لذا نرى أنه جعل المستفيد الثاني من تلك الكتب جعفر بن الحسين ومن بعد لأولاده وربما يكون هذا الشخص أحد أقربائه .

٥- ومع أن الوثيقة رقم (١١٩٩) تشتمل على الكتب المذكورة في الوثيقة السابقة ذات الرقم (١١٤٩) وهي من الواقف المذكور في الوثيقة السابقة ، إلا أن المستفيدين من الوقفية ثم تحديدهم على النحو الآتي :

((وإن الواقف المذكور وقف جميع الكتب المذكورة على نفسه مدة حياته ينتفع بها سائر الانتفاعات الشرعية ثم بعده على السيد الفاضل الكامل / جعفر بن حسين السمرقندي الحسيني المدرس بالحرم النبوي مدة حياته ثم بعده على طلبة العلم الشريف بالمدينة المنورة)) .(٦) واشترط أن يكون مقرها بعد وفاته بخزينة الكتب

بالحرم النبوي الشريف .

ويلاحظ أن ذرية المستفيد الثاني (جعفر الحسيني) لم يرد لهم ذكر في هذه الوثيقة بخلاف ما ورد في الوثيقة السابقة .

٦- وتنص الوثيقة رقم (١١٨٨) على أن جعفر خليفة بن عبدالحى الرومي الفراش بالحرم النبوي وقف جميع الكتب الواردة في وقفيته ((على نفسه مدة حياته ثم على أولاده وأولاد أولاده أبداً ما تناسلوا الذكور دون الإناث الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى بشرط أن يكونوا قادرين على الانتفاع بمطالعتها والاستفادة منها

والاستنساخ ونحوه ، فإذا انقرضوا والعياذ بالله كانت كتب التصوف منها وفقاً على الزاوية المذكورة ينتفعون بها الفقراء المذكورين ومقرها بالزاوية المذكورة فإن لم يكن في الأولاد أهلية أصلاً تنتقل جميع الكتب المذكورة غير كتب التصوف إلى خزانة الكتب بالحرم النبوي وصارت حكمها كحكم كتب الحرم

المذكور ((٧))

٧- أما الوثيقة رقم (١٥٩٨) فمفادها أن عباس خليفة بن ولي الرومي المجاور بالمدينة المنورة وقف جميع الكتب المذكورة في الوقفية على ((نفسه الكريمة مدة حياته أحياء الله حياة طيبة ينتفع بها سائر الانتفاعات الشرعية ثم من بعده على أولاده وأولاد أولاده أبداً ما تناسلوا ودائماً ما تعاقبوا ، فإذا انقرضوا والعياذ بالله تعالى ولا يتواجد منهم ولا من نسلهم ولا من عقبهم ولا من عقب عقبهم صار جميع الوقف المذكور وقف محبس على أقرباء الواقف المذكور وأولادهم وأولاد أولادهم ينتفعون بهم سائر الانتفاعات الشرعية فإذا انقرضوا ولم يبقى منهم أحد ولا من نسلهم ولا من عقبهم صار جميع ما ذكر وقف محبس على عتقاء الواقف المذكور وعلى أولادهم وأولاد أولادهم إن كان فيهم أهلية للقراءة فإن [لم] يكونوا عالمين بالقراءة يصير الوقف المذكور محبس على طلبة العلم الشريف القاطنين بالمدينة المنورة ... ويصير مقر الكتب المذكورة في خزانة الكتب بالمسجد النبوي)) (٨).

٨- وتتضمن الوثيقة رقم (٦٣) أن أحمد بن محمد الوفاي المعروف بشيخ زاده قد ((وقف وحبس بنية خالصة وطوية صافية جميع كتبه المختاره الآتي ذكرها حسنة لله تعالى وحسنة لروح نبي الله عليه سلام الله ، وسلم عن من اختاره للتولية فخر الصلحاء مولانا سنان خليفه بن سليمان الرومي ، وهو تسلم منه وتصرف فيه تصرف المتولي في الأوقاف تسليماً وتسليماً صحيحة شرعية على من يكون قادراً على مطالعته من سكان المدينة المنورة وقطان طيبة المطهرة)) (٩).

٩- أما الوثيقة ذات الرقم (٤٨٩) فتتضمن على أن ((سنان خليفة بن سليمان الرومي المجاور بالمدينة المنورة .. وقف جميع الكتب المذكورة على مذهب من جوز وقفها من الأئمة المهتدين رضوان الله عليهم أجمعين على نفسه مدة حياته

أحياء الله حياة طيبة ينتفع بها سائر الانتفاعات الشرعية ثم من بعده على
طلبة العلم .

الشريف بالمدينة المنورة ينتفعون بها سائر الانتفاعات الشرعية أيضاً . وشرط أن
تكون الكتب المذكورة تحت يده مدة حياته ثم من بعدها تنقل جميعها إلى الحرم
النبوي الشريف وتوضع في الأربعة الخزائن المتصلة بخزان كتب المرفوع
العلامة الشيخ / أحمد الوفائي ((١٠)) ويفهم من هذا أن طلبة العلم ينتفعون
من تلك الكتب بعد استقرارها في مكتبة الحرم النبوي .

حواشي المبحث الثالث

(١) ذروان اسم محلة مشهورة بالمدينة المنورة وهي من قبل منازل بني زريق وتبدأ منازلهم من قبلة المسجد فحارة ذروان وتنتهي بالمصلى (انظر : الخياري ، أحمد ياسين / تاريخ معالم المدينة المنورة قديماً وحديثاً . . ط ٣ . - المدينة المنورة : ورثة المؤلف ، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م ، ص ١٩١ ، وقد أزيلت هذه الملحة عام ١٣٩٧هـ بعد الحريق الذي نشب في ((سوق القماشة)) المجاور لها .

- (٢) وثيقة رقم ١٥٧٢ ، عدد ٣ ، جلد ٢ ، ص ٤٣٢ .
- (٣) وثيقة رقم ٥٤٣ ، عدد ٤ ، جلد ٢ ، ص ٢٤١ .
- (٤) وثيقة رقم ١٨٥٢ ، عدد ٣ ، جلد ٢ ، ص ٦٠١ .
- (٥) وثيقة رقم ١١٤٩ ، عدد ٦ ، جلد ٣ ، ص ٧٦٤ .
- (٦) وثيقة رقم ١١٩٩ ، عدد ٦ ، جلد ٣ ، ص ٨٢١ .
- (٧) وثيقة رقم ١١٨٨ ، عدد ٦ ، جلد ٣ ، ص ٨٠٦ .
- (٨) وثيقة رقم ١٥٩٨ ، عدد ٦ ، جلد ٣ ، ص ٩٦٨ .
- (٩) وثيقة رقم ٦٣ ، عدد ٧ ، جلد ١ ، ص ٤٦ .
- (١٠) وثيقة رقم ٤٨٩ ، عدد ٨ ، جلد ١ ، ص ١٣٠ .

المبحث الرابع : شروط الوقفيات

الوقف قربة اختيارية يضعها الواقف فيمن يشاء وبالطريقة التي يختارها ، والوقف تبرع بالمنفعة ، فحقوق المستحقين فيه تتعلق بالمنفعة لا بالعين عند أكثر الفقهاء ، وإذا كانت تتعلق بالمنفعة لا بالعين ، فإن المنفعة قابلة للتقييد ، بالزمان والمكان ، وطرق الانتفاع ، ولذلك كان نظام المصارف في الوقف ، ونظام التوزيع تعينهما إرادة الواقف ، فيكون التقسيم وتعيين المصارف بمقتضاها ، وطرق الانتفاع على النحو الذي يختاره هو ، ويدونه عند إنشاء الوقف ، وكتب الوقف الذي تُحرر فيه إرادة الواقف تحريراً كاملاً ، يُعد دستور الوقف ، وما لا نص فيه تنفذ فيه الأحكام الشرعية الخاصة بالأوقاف ، وطرق تفسير كتب الأوقاف هي الطرق التي يسلكها الفقهاء في تفسير النصوص الشرعية ، فيحمل المطلق على المقيد ويحمل العام على الخاص ، إذا كان هناك مسوغ للحمل ، وينسخ المتأخر من الشروط المتقدم (١).

والقاعدة الفقهية العامة ، في شروط الواقفين ، هي أن : ((شرط الواقف كنص الشارع)) وهي قاعدة مشهورة في باب الوقف ، وتعد الدستور الفقهي المتبع في شروط الواقفين ، ومعنى تشبيه شرط الواقف بنص الشارع ، في هذه القاعدة ، أنه مثله من ناحيتين :

١- في وجوب العمل به وعدم جواز مخالفته .

٢- في طريقة فهم المراد من كلام الواقف .

فيتبع فيه الطريقة الفقهية ، في فهم مراد الشارع من كلامه منعاً لفوضى فهم النصوص . (٢)

ويركز هذا المبحث على تحليل وثائق الوقفيات لمعرفة ما اشترطه الواقفون من الالتزامات المتعلقة بالنظر على الأوقاف وصرف ريعها وعمارة الأوقاف وإصلاحها ، مع التركيز على ما يخص الكتب نظراً لاشتمال بعض الوثائق - محل الدراسة - على جوانب أخرى مثل وقف الدور والأراضي والآثار . ويبدو أنه من المناسب قبل الدخول في هذا التحليل الحديث عن الشروط العشرة المنصوص عليها في الكتب التي تتحدث عن الأوقاف وذلك على النحو الآتي :

الشروط العشرة :

الجوانب التي يمكن للواقفين أن يشترطوا لأنفسهم حق التعديل فيها ، هي ما أطلق عليها بعض متأخري الفقهاء والموثقين اسم الشروط العشرة ، وهي الزيادة والنقصان ، والإدخال والإخراج ، والإعطاء والحرمان ، والابدال والاستبدال والتغيير والتبديل . ويلحق بعضهم بها التفضيل والتخصيص . (٣)

ومن الواضح أن هذه الشروط ، وإن عدّوها عشرة أو اثني عشر ، من حيث اختلاف ألفاظها ، هي من حيث المعنى أقل عدداً ، للترادف والتداخل فيما بينها . وهذا الأسلوب في تعداد المترادفات المتكررة إنما هو من عمل الموثقين كتاب الصكوك ، وليس من عمل الفقهاء النظار ، فإن الإعطاء والحرمان هو في معنى الإدخال والإخراج ، وإن التفضيل والتخصيص عين الزيادة والنقصان ، وكل هؤلاء يدخل في التغيير والتبديل ، وإن التبديل عين التغيير ، وكذا الإبدال يرادف الاستبدال . فكلها تؤول في المعنى إلى شرطين : تغيير الشروط ، واستبدال الموقوف . (٤)

ولعل الداعي إلى هذا التكرار ، في أسلوب الموثقين ، هو قصد الاحتياط في استيعاب جميع وجوه التعديل المحتملة ، لكي لا يبقى مجال للشك في بعض الصور إن احتفاظه بحق التعديل قد شملها ، أو لم يشملها ، لأن المبدأ الفقهي العام هو لزوم الشروط بعد انبرام الوقف ، فلا يملك الواقف الرجوع في شيء مما شرط إلا فيما احتفظ بحق التغيير فيه . (٥)

(أ) الزيادة ، والنقصان والتفضيل :

هذه الألفاظ تفيد معنى التعديل في مقدار استحقاقات الموقوف عليهم كثيراً وتقليلاً ولا تفيد معنى التخصيص الكلي أو الحرمان الكلي . وهذا ظاهر من معنى الزيادة والنقصان . وكذا التفضيل فإنه يشعر بمعنى ترجيح بعضهم على بعض بفضل من النصيب عن غيره (٦) . وليس للواقف أن يزيد في نصيب جهة إلا إذا كان قد شرط لنفسه ذلك . (٧)

(ب) الإدخال والإخراج ، والتخصيص :

الإدخال في الوقف هو جعل غير المستحق فيه مستحقاً . والإخراج عكسه ، فهو فصل الموقوف عليه من الوقف ، وهما ، أي الإدخال والإخراج ، في معنى الإعطاء

والحرمان وأما التخصيص فهو حصر غلة الوقف بأحد المستحقين فيه .(٨)

(ج) التغيير والتبديل :

هذان اللفظان أعم من سائر الألفاظ المتقدمة ، فهما يشملان كل تعديل في شروط الوقف ، من إدخال وإخراج في المستحقين ، وزيادة أو نقص أو تفضيل أو تخصيص ونحو ذلك .

فإذا شرط الواقف لنفسه التغيير والتبديل في شروط وقفه ، كان له أن يجري جميع صور التعديل التي يملكها بأحد الألفاظ المتقدمة ، فيزيد أو ينقص أو يدخل أو يخرج أو يعطي أو يحرم أو يخصص أو يفضل أو يرتب بين المستحقين كما يشاء حتى إن له أن يغير الوقف الأول في إنشائه وشروطه وينشئه على وجه آخر ، فيجعله خيراً بعد أن كان ذرياً ، وبالعكس .(٩)

(د) الإبدال والاستبدال :

هذان اللفظان لاعتلاقة لهما بتغيير شيء من شروط الوقف ، بل بتغيير الموقوف ، وهما مترادفان في المعنى :

فإذا شرط الواقف لنفسه أو لغيره حق الإبدال والاستبدال ، ملك بهذا الشرط أن يستبدل بعقار الوقف سواه ، من جنسه أو من غير جنسه ؛ ولا يحتاج في إجراء الاستبدال إلى إذن القاضي ، لأنه مستند إلى تسويغ مشروط في صلب الوقف ، لكن يتقيد بأن لا يستبدل ما هو أقل من قيمته ، لأن ذلك يكون تفريطاً في الوقف الواجب الصيانة شرعاً ، لمصلحة الجهات الموقوف عليها .

وإذا لم يشرط الواقف حق الاستبدال ، في صلب الوقف ، فلا يجوز للواقف ولا لغيره بيع الموقوف واستبدال غيره به ، ولو أحسن منه وأنفع ، ويملك القاضي عندئذ حق الاستبدال والإذن به ، عند الضرورة ووجود مسوغاته الشرعية ، بمقتضى صلاحيته العامة ، ولو أن الواقف حظر الاستبدال ، لأن هذا مما يخالف فيه شرطه .(١٠)

الشروط بحسب الوثائق :

ونورد فيما يلي الشروط التي نصت عليها كل وقفية بحسب الوثائق :

١- الوثيقة رقم (١٥٧٢) ، وشروطها كما يأتي :

((وشرط الواقف المشار إليه في وقفه هذا شروطاً أكد عليها وجعل المرجع إليها : أن النظر له على وقفه المذكور مدة حياته من غير مشارك له في ذلك ولا منازع ثم بعده لولده عبد الكبير مدة استحقاقه لمشاركة المصونة صفية الزوجة المذكورة له في ذلك ولها ثمن غلة جميع الوقف المذكور في مدة نظرها المذكور ثم من بعده للمستحقين للوقف المذكور على مراتبهم المشروحة في أولاده وزوجته وبنته وأولادهم كما فصل وعين فيه يقدم في ذلك جميع الأرشد فالأرشد من أهل كل طبقة على غيره ، فإذا آل الوقف المذكور للزاوية المذكورة على حكمه المشروح كان النظر عليه لمن يكون شيخاً بالزاوية المذكورة ، وله مقابل نظره ربع غلة الأوقاف الموعود بذكرها كما شرح أعلاه ، ومنها (أي من الشروط) أن النظر على هذا الوقف يبدأ من ريعه بعمارتها وإصلاح الكتب والرابعة والمصاحف والأعلام والقوابيس المذكورة وترميم جميع ما ذكر منه بقاء عينه ولو أدى إلى صرف جميع غلته فلا يستحق أحد من الموقوف عليهم شيء مما شرح إلا بعد عمارة الوقف المذكور وترميمه كما شرح فيه . ومنها : أن الواقف المذكور شرط لنفسه في وقفه هذا الزيادة والنقصان والتغيير والتبديل والتقديم والتأخير والإدخال والإخراج وليس ذلك لغيره من المستحقين بل له فقط أن يتصرف جميع التصرفات الشرعية وفقاً صحيحاً شرعياً)) . (١١)

٢- الوثيقة رقم (٥٤٣) ، ووردت شروطها على النحو الآتي :

((وشرط أن يخرجها عنها (أي المدينة المنورة) مع نفسه إلى أي بلد شاء ولا يخرجها غيره عنها أصلاً ، وشرط أن لا يعطى للاستتساخ لخوف هلاكه بسبب تجزئته ، وشرط أيضاً أن يكون نفسه متولياً في حفظه وسائر أموره اللازمة له ثم أولاده ثم وثم من المستحقين والقادرين المسبوقين ، وجعل النظر من فوق الجماعة المذكورين لمولانا سنان خليفة المذكور في الكتب المذكورة)) . (١٢)

٣- وقد وردت شروط الوثيقة رقم (١٨٥٢) كما يأتي :

((وشرط الواقف المذكور في وقفه شروطاً جعل المرجع إليها منها : أن النظر له على جميع ما شرح فيه مدة حياته ثم من بعد مماته يكون النظر على جميع الدار المبدوء بذكرها للأكبر فالأكبر المستحقين المذكورين ، والنظر على الكتب المشروحة

للأعلام فالأعلم من طائفة الأروام المجاورين بالمدينة النبوية ، فإذا صارت الكتب المذكورة وقفاً على الحرم النبوي يكون الناظر عليها ناظر الكتب بالحرم النبوي ... فمن خالف شرطاً مما ذكر فالله تعالى طليبه وحسيبه ((١٣).

٤- أما الوثيقة رقم (١١٤٩) فقد جاءت شروطها على النحو الآتي :

((وشرط الواقف المذكور أن يكون النظر على الكتب المذكورة لنفسه مدة حياته ومقرها تحت يده ، ثم من بعده للسيد / جعفر المذكور ومقرها تحت يده ، ثم من بعده للأرشد الأعلم من المستحقين المذكورين ، فإذا آل الوقف إلى طلبة العلم الشريف المذكورين كان مقر الكتب بخزانة الكتب بالحرم النبوي والنظر عليها لمن يكون ناظراً على كتب الخزانة المذكورة وقفاً وشرطاً صحيحين شرعيين ثابتين ((١٤)

٥- الوثيقة رقم (١١٩٩) وكانت شروطها كما يأتي :

((وشرط الواقف المذكور أن يكون النظر على الكتب المذكورة لنفسه مدة حياته ومقرها تحت يده ثم من بعده يكون النظر عليها للسيد / جعفر المذكور ومقرها بخزينة الكتب بالحرم النبوي ثم من بعد السيد / جعفر المذكور يكون النظر عليها لمن يكون ناظراً على خزينة الكتب المذكورة ، وشرط الواقف المذكور أيضاً أن يكون له التبديل والتغيير في جميع وقفه المذكور في شروطه المشروحة فقط يفعل ذلك مرة بعد مرة مدة حياته وليس لغيره بعد موته فعل شيء مما ذكر وقفاً وشرطاً صحيحين شرعيين ثابتين ((١٥).

٦- وكانت شروط الوثيقة رقم (١١٨٨) كما يأتي :

((وشرط الواقف المذكور شروطاً منها : أن النظر له في جميع ما ذكر ثم من بعده للأصلح من أولاده ثم من بعدهم كان النظر للحاكم الشرعي بالمدينة المنورة ومن يتعين من قبله .. ومنها : أن الواقف المذكور شرط لنفسه فقط في جميع أوقافه المذكورة الإدخال والإخراج والتقديم والتأخير والزيادة والنقصان ، يفعل ذلك مرة بعد أخرى ما دام حياً رعاية لمصلحة الفقراء ، وليس لغيره فعل شيء مما ذكر)) (١٦).

٧- أما الوثيقة رقم (١٥٩٨) فكانت شروطها على النحو الآتي :

((وشرط الواقف المذكور في وقفه المذكور شروطاً أكد عليها وجعل المرجع

والمصرف إليها منها : أن النظر في وقف الكتب المذكورة لنفسه مدة حياته ثم من بعده للأكبر فالأكبر من أولاده ثم من بعدهم للأكبر فالأكبر من أقاربه ثم من بعدهم للأكبر فالأكبر من عتقانه ، فإذا آل الوقف المذكور إلى طلبة العلم بالمدينة المنورة كان النظر عليه لمن يكون ناظراً على خزانة الكتب بالمدينة المنورة كائناً من كان ، ومنها : أن مقر جميع الوقف المذكور تحت يده مدة حياته ثم للأكبر فالأكبر من أولاده ثم للأكبر فالأكبر من أقاربه ثم للأكبر فالأكبر من عتقانه بالشرط المذكور ، فإذا انقرضوا ولم يبق منهم أحد يصير مقر الكتب المذكورة في خزانة الكتب بالمسجد النبوي)) (١٧).

٨- وجاءت شروط الوثيقة رقم (٦٣) على النحو الآتي :

((وشروط الواقف المذكور ضاعف الله تعالى له الأجور شروطاً جميلة جمة من أمور لازمة مهمة ، منها أن النظر في جميع الكتب الموقوفة لنفسه مدة حياته أحياء الله حياة طيبة ، ثم من بعده لمولانا سنان خليفة المتولي المذكور في الخزانة المذكورة . ومنها : أن الواقف المذكور شرط لنفسه وقفه المذكور التبديل والتغيير والزيادة والنقصان يفعل ذلك ما دام حياً وليس لغيره من بعده فعل شيء مما ذكر . ومنها : أن يعطى ولا يعطل ولا يتعلل في إعطائه مهما أمكن . ومنها أن : لا يخرج من المدينة المنورة البتة . فكان وقفاً صحيحاً شرعياً وشروطاً صريحاً مرعياً إقراراً صحيحاً شرعياً مصدقاً من قبل المتولي المذكور وتصديقاً وجاهاً وشفهاً)) (١٨).

٩- وكانت شروط الوثيقة رقم (٤٨٩) كما يأتي :

((وشروط أن تكون الكتب المذكورة مقرها تحت يده مدة حياته ثم من بعدها تنقل جميعها إلى الحرم النبوي الشريف وتوضع في الأربعة الخزائن المتصلة بخزائن كتب المرفوع العلامة الشيخ أحمد/ الوفائي . وشروط النظر في وقفه المذكور لنفسه مدة حياته أحياء الله حياة طيبة ثم من بعده لمن يكون ناظراً على خزانة الكتب المذكورة بالحرم النبوي وشروط الواقف المذكور أن الناظر على الكتب المذكورة يعيرها لمن يكون أهلاً للقراءة بشرط عودها إلى الخزانة المذكورة عند زمن وصول المواسم إلى المدينة المنورة ، وألا تخرج كتبه المذكورة من المدينة المنورة إلى

بعض البلدان ، ولا يعيرها إلا لمن يوثق به من أهل العلم والصلاح والديانة وفقاً
صحيحاً شرعياً وشرطاً صريحاً مرعياً مسلماً للمتولي عليه من قبل الواقف المذكور
تسليماً شرعياً)) (١٩).

تحليل وثائق الوقفيات :

أمكن من خلال تحليل الوثائق استخلاص الإشارات الآتية :

١- عبارة الشرط :

تجمع كل الوثائق الوقفية - محل الدراسة - على لفظة الشرط ، بعبارة ((وشرط
الواقف في وقفه هذا شروطاً أكد عليها)) أو بعبارة : ((وشرط الواقف المذكور في
وقفه شروطاً جعل المرجع إليها)) أو بعبارة : ((وشرط الواقف المذكور أن
يكون

النظر على الكتب المذكورة لنفسه مدة حياته)) أو بعبارة : ((وشرط الواقف
المذكور ضاعف الله تعالى له الأجور شروطاً جميلة جمة من أمور لازمة مهمة)) ،
وغيرها من العبارات المشابهة .

٢- النظر على الوقف :

اشتراط جميع الواقفين النظارة على أوقافهم مدة حياتهم ثم تنقل بعد وفاتهم إلى
أولادهم وأولاد أولادهم الأرشد فالأرشد منهم ثم إلى عتقانهم شريطة الاستفادة منها
أو لشخص معين باسمه أو للأعلم من طائفة محددة في المدينة المنورة . ثم في
النهاية تكون النظارة عليها لناظر خزينة الكتب بالحرم النبوي بالمدينة المنورة
عندما يؤول الوقف إليها .

٣- النص على بعض الشروط العشرة :

(أ) الزيادة والنقصان : وقد نصت على هذا الوثائق نوات الأرقام (١٥٧٢) ، و
(١١٨٨) و (٦٣) .

(ب) الإدخال والإخراج : ونصت على هذا الوثيقتان رقم (١٥٧٢) و (١١٨٨) .

(ج) التغيير والتبديل : ونصت على هذا الوثائق نوات الأرقام (١٥٧٢) و (١١٩٩) و
(٦٣) .

(د) التقديم والتأخير : وأكدت على هذا الوثيقتان رقم (١٥٧٢) و (١١٨٨) .

٤- عمارة الوقف وترميمه وإصلاح الكتب والمصاحف :

وقد انفردت الوثيقة رقم (١٥٧٢) من بين الوثائق الأخرى بالتأكيد على هذا الشرط ولو أدى ذلك إلى صرف جميع غلة الوقف ، لبقاء عين الوقف وفي هذا ما يدل على بُعد نظر الواقف وحرصه على استمرار الوقف في أداء مهمته مدة طويلة لمضاعفة الأجر والمثوبة له .

٥- عدم إعطاء الكتب للاستنساخ :

وانفردت بهذا الشرط الوثيقة رقم (٥٤٣) حيث شرط الواقف « أن لا يعطى للاستنساخ لخوف هلاكه بسبب تجزئته » فعمل الواقف سبب منع الاستنساخ تجزئة الكتب وتفريق ملازمها فتهلك بذلك ويتبدد الوقف . وفي هذا ما يؤكد حرص الواقف على بقاء كتب الوقف سليمة متماسكة مدة طويلة لينتفع بها طلاب العلم عن طريق القراءة والبحث .

٦- السماح بإعارة الكتب :

تؤكد الوثيقتان رقم (٦٣) و (٤٨٩) من بين جميع الوثائق على مبدأ إعارة الكتب ، فقد أكدت الوثيقة الأولى منهما على « أن يعطى ولا يعطل ولا يتعل في

(٢٠)

إعطائه مهما أمكن » ، وأما الوثيقة الأخيرة فقد « شرط الواقف المذكور أن الناظر على الكتب المذكورة يعيرها لمن يكون أهلاً للقراءة بشرط عودها إلى الخزانة المذكورة عند زمن وصول المواسم إلى المدينة المنورة .. ولا يعيرها إلا لمن يوثق به من أهل العلم والصلاح والديانة » . (٢١)

فمبدأ الإعارة الخارجية للكتب هنا مُسلم به ومؤكد على الناظر تنفيذ شرط الواقف فيه ، وفق المعايير والضوابط التي حددها الواقف على النحو الآتي :

أ - أهلية القراءة ؛ وهذا مطلب مهم يجب التنبيه له بحيث لا تعار الكتب إلا لمن هو أهل للاستفادة منها .

ب - عودة الكتب إلى الخزانة الخاصة بها في زمن وصول المواسم إلى المدينة المنورة مثل موسم الحج والزيارة حيث يفد على المدينة المنورة طلبة العلم ، والواقف هنا

حريص على توسيع دائرة الاستفادة من كتب الوقف وهذا لا يتأتى الا بتوافرها في مكان معروف لدى طلاب العلم مثل خزانة كتب المسجد النبوي بخلاف ما لو بقيت لدى الشخص المستعير فتبقى الاستفادة منها مقصورة عليه دون غيره من الباحثين ج - أن يكون الشخص المستعير من أهل العلم والصلاح والديانة لأن من يتصفون بهذه الصفات هم الأقدر والأجدر بمعرفة قيمة الكتب وأهميتها كمصدر من مصادر المعلومات يجب الاستفادة منه والمحافظة على سلامته وإعادته إلى خزينة الكتب فور الانتهاء منه وعدم حبسه عن الآخرين .

وجدير بالمسؤولين عن أقسام الإعارة في مكتبات العصر الحاضر تلمس هذه الضوابط والمعايير التي أكد عليها الأسلاف للاستفادة منها في ضبط أمور الإعارة الخارجية للكتب .

٧- الحرص على بقاء الكتب في المدينة المنورة :

وهذا الشرط كذلك تنفرد به الوثيقتان رقم (٦٣) و (٤٨٩) حيث تنص الوثيقة الأولى منهما على أن لا تخرج الكتب الموقوفة من المدينة المنورة البتة، (٢٢) أما الوثيقة الأخرى فقد شرط الواقف ((أن لا تخرج كتبه المذكورة من المدينة المنورة إلى بعض البلدان)) . (٢٣)

ونجد في الوثيقة رقم (٥٤٣) ما ينافي هذا الشرط حيث شرط الواقف أن يُخرج كتبه عن المدينة المنورة مع نفسه إلى أي بلد شاء ولا يخرجها غيره عنها أصلاً. (٢٤) فهنا قصر الواقف تنفيذ هذا الشرط على نفسه دون غيره من الموقوف عليهم .

٨- التأكيد على أن تكون خزينة كتب المسجد النبوي هي الجهة التي تستقر فيها كتب الوقف :

ذكرت خمس وثائق صراحة وجوب انتقال الكتب الوقفية إلى خزينة الكتب بالحرم النبوي بعد انقراض ذرية الواقف أو من ولاهم على النظارة عليها . وهي الوثائق نوات الأرقام : (١٨٥٢) و (١١٩٩) و (١١٨٨) و (١٥٩٨) و (٤٨٩) .

وهناك ثلاث وثائق ألمحت إلى هذا المقرر (يعني مكتبة الحرم النبوي) دون التصريح به ، حيث ذكرت الوثيقة رقم (١٥٧٢) المستفيدين من الوقف وكان

آخرهم ((أهل المدينة النبوية من المجاورين وغيرهم القادرين على مطالعته)) (٢٥).
أما الوثيقة رقم (١١٤٩) فقد ذكرت أنه إذا انقرض الموقوف عليهم ، أو لم تكن فيهم
أهلية للانتفاع بالكتب ((كانت الكتب المذكورة وقفاً على طلبة العلم بالمدينة
المنورة)) (٢٦).

أما الوثيقة رقم (٦٣) فقد نصت على أن تكون كتبها وقفاً ((على من يكون
قادراً على مطالعته من سكان المدينة المنورة وقطان طيبة المطهرة)) (٢٧).
ومعلوم أن المسجد النبوي هو المكان الذي يلتقي فيه أهل المدينة المنورة -
ومن بينهم طلبة العلم _ لأداء الفرائض المكتوبة والتردد على حلقات الدرس
للاستفادة والتحصيل ، وبهذا يكون أنسب مكان لاستقرار كتب الوقف هو خزانة
الكتب بالمسجد النبوي ، ليكثر الاطلاع والانتفاع بها ، وهذا مطلب يسعى له الواقف
سواء صرح أو كنى بالمقر النهائي لكتبه .

٩- تؤكد بعض الوثائق على الوعيد الشديد لمن يخالف الشروط التي شرطها
الواقف .

فتنص الوثيقة رقم (١٨٥٢) على أن ((من يخالف شرطاً مما ذكره الله تعالى عليه
وحسبته)) (٢٨).

ونجد في الوثيقة رقم (١١٨٨) قوله ((فمن بدله بعد ما سمعه فإنما إثمه على
الذين يبدلونه إن الله سميع عليم ، وأجر الواقف على الله تعالى الجواد الكريم)) (٢٩).
أما في الوثيقة رقم (٦٣) فقد جاء التأكيد على ذلك بقوله ((فصار وقفاً لازماً مسجلاً
لا يجوز لأحد تبديله وتغييره عما يخالف مضمون هذا الكتاب ولا نقضه ونقصه لسبب
من الأسباب ، فمن بدله بعدما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه إن الله سمع عليم ، وأجر
الواقف على الحي الجواد الكريم)) (٣٠).

حواشي المبحث الرابع

- (١) أبو زهرة ، محمد / محاضرات في الوقف . - ط ٢ . - القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٧١ م ، ص ١٣٦ .
- (٢) الزرقاء / أحكام الوقف ، صص ١٥٥ - ١٥٦ .
- (٣) السابق ، ص ١٦٤ .
- (٤) السابق .
- (٥) السابق ، ص ١٦٥ .
- (٦) السابق ، ص ١٦٨ .
- (٧) أبو زهرة / محاضرات في الوقف ، ص ١٤٩ .
- (٨) الزرقا / أحكام الوقف ، ص ١٦٦ .
- (٩) السابق ، ص ١٧٠ .
- (١٠) السابق ، ص ١٧١ .
- (١١) وثيقة رقم ١٥٧٢ ، عدد ٣ ، جلد ٢ ، ص ٤٣٣ .
- (١٢) وثيقة رقم ٥٤٣ ، عدد ٤ ، جلد ٢ ، ص ٢٤١ .
- (١٣) وثيقة رقم ١٨٥٢ ، عدد ٣ ، جلد ٢ ، ص ٦٠١ .
- (١٤) وثيقة رقم ١١٤٩ ، عدد ٦ ، جلد ٣ ، ص ٧٦٤ .
- (١٥) وثيقة رقم ١١٩٩ ، عدد ٦ ، جلد ٣ ، ص ٨٢١ .
- (١٦) وثيقة رقم ١١٨٨ ، عدد ٦ ، جلد ٣ ، صص ٨٠٦ - ٨٠٧ .
- (١٧) وثيقة رقم ١٥٩٨ ، عدد ٦ ، جلد ٣ ، ص ٩٦٨ .
- (١٨) وثيقة رقم ٦٣ ، عدد ٧ ، جلد ١ ، ص ٤٧ .
- (١٩) وثيقة رقم ٤٨٩ ، عدد ٨ ، جلد ١ ، ص ١٣٠ .
- (٢٠) وثيقة رقم ٦٣ ، عدد ٧ ، جلد ١ ، ص ٤٧ .

تابع حواشي المبحث الرابع

- (٢١) وثيقة رقم ٤٨٩ ، عدد ٨ ، جلد ١ ، ص ١٣٠ .
- (٢٢) وثيقة رقم ٦٣ ، عدد ٧ ، جلد ١ ، ص ٤٧ .
- (٢٣) وثيقة رقم ٤٨٩ ، عدد ٨ ، جلد ١ ، ص ١٣٠ .
- (٢٤) وثيقة رقم ٥٤٣ ، عدد ٤ ، جلد ٢ ، ص ٢٤١ .
- (٢٥) وثيقة رقم ١٥٧٢ ، عدد ٣ ، جلد ٢ ، ص ٤٣٣ .
- (٢٦) وثيقة رقم ١١٤٩ ، عدد ٦ ، جلد ٣ ، ص ٧٦٤ .
- (٢٧) وثيقة رقم ٦٣ ، عدد ٧ ، جلد ١ ، ص ٤٧ .
- (٢٨) وثيقة رقم ١٨٥٢ ، عدد ٣ ، جلد ٢ ، ص ٦٠١ .
- (٢٩) وثيقة رقم ١١٨٨ ، عدد ٦ ، جلد ٣ ، ص ٨٠٨ .
- (٣٠) وثيقة رقم ٦٣ ، عدد ٧ جلد ١ ، ص ٤٧ .

المبحث الخامس : الاتجاهات العددية والنوعية

يدور الحديث في هذا المبحث حول الاتجاهات العددية للكتب في كل وثيقة من وثائق الوقفيات ، إلى جانب إيضاح الاتجاهات النوعية للكتب الموقوفة من حيث بيان الشكل الوعائي (مصحف - كتاب) بالإضافة إلى بيان ألوان المجلدات لتمييز بعضها عن بعض وذلك في مطلبين على النحو الآتي :

المطلب الأول : الاتجاهات العددية :

بلغ مجموع المصاحف والكتب الواردة ضمن وثائق الدراسة (٤٥٢) كتاباً تم توزيعها تنازلياً بحسب الوثائق كما يوضح ذلك الجدول رقم (٢) حيث جاءت الوثيقة رقم ٦٣ في المرتبة الأولى بعدد (١٢٢) كتاباً ، تلتها الوثيقة رقم ١٥٩٨ بعدد (٧١) كتاباً ، أما الوثيقة رقم ١١٨٨ فكانت في المرتبة الثالثة بعدد (٦٣) كتاباً فقط ، وجاءت الوثيقة رقم ١٥٧٢ بعدد ٥٧ كتاباً محتلة بذلك المرتبة الرابعة ، أما المرتبة الخامسة فقد جاءت فيها الوثيقة رقم ١٨٥٢ وعدد كتبها ٤٦ كتاباً ، أما الوثيقة رقم ٥٤٣ فقد انخفض عدد كتبها إلى ٤٣ كتاباً ، وجاءت الوثيقة رقم ٤٨٩ فكانت في المرتبة السابعة بعدد ٢٧ كتاباً ، وتلتها الوثيقة رقم ١١٤٩ بفارق ثلاثة كتب فقط ، ويلاحظ أن الوثيقة رقم ١١٩٩ لم يدون لها الجدول عدد معين لأنها تكرر لما ورد في الوثيقة رقم ١١٤٩ من حيث اسم الواقف وعناوين الكتب وعددها .

التوزيع الزمني :

إن الدارس لحركة الكتب في المدينة المنورة في القرن العاشر الهجري منذ عام ٩٧٤ هـ وهو تاريخ أول وثيقة وقف كتب تم العثور عليها في سجل المحكمة الشرعية وحتى عام ٩٩٣ هـ ، وهو تاريخ آخر وثيقة وقف كتب تم العثور عليها ضمن السجلات المذكورة ، يلاحظ أن أول وقفية سجلت تحتوي على (٥٧) كتاباً بنسبة ١٢,٦١% ، ويمكن اعتبار هذا الكم مؤشراً علمياً على انتعاش الحياة الثقافية والفكرية في ذلك الوقت ، مما دعت الحاجة إلى المزيد من وقفيات الكتب لمواكبة حجم الإنتاج الفكري المنسوخ وإتاحته لجمهور المستفيدين عن طرق الوقف .

الجدول رقم (٢) يبين توزيع الكتب تنازلياً بحسب الوثائق الوقفية

م	رقم الوثيقة	عدد الكتب	% النسبة	ملاحظات
١	٦٣	١٢٢	٢٦,٩٩	
٢	١٥٩٨	٧١	١٥,٧٠	
٣	١١٨٨	٦٣	١٣,٩٣	
٤	١٥٧٢	٥٧	١٢,٦١	
٥	١٨٥٢	٤٦	١٠,١٧	
٦	٥٤٣	٤٣	٩,٥١	
٧	٤٨٩	٢٧	٥,٩٧	
٨	١١٤٩	٢٣	٥,٠٨	
٩	١١٩٩	-	-	هذه الوثيقة تكرر للوثيقة السابقة عليها
	المجموع	٤٥٢	١٠٠%	

ويمكن توزيع الكتب الموقوفة زمنياً منذ ظهور أول وثيقة توضح ذلك حسب الجدول رقم (٣) التالي .

الجدول رقم (٣) يبين التوزيع الزمني للكتب الوقفية

م	رقم الوثيقة	الفترة الزمنية	عدد الكتب	النسبة
١	١٧٥٢	١٠/٧/٩٧٤هـ	٥٧	١٢,٦١
٢	٥٤٣	٥/١٧/٩٧٦هـ	٤٣	٩,٥١
٣	١٨٥٢	٨/٧/٩٧٧هـ	٤٦	١٠,١٧
٤	١١٤٩	٥/١/٩٨٧هـ	٢٣	٥,٠٨
٥	١١٨٨	١٠/٢١/٩٨٧هـ	٦٣	١٣,٩٣
٦	١٥٩٨	٩/٢٠/٩٨٩هـ	٧١	١٥,٧٠
٧	٦٣	٦/١٠/٩٩١هـ	١٢٢	٢٦,٩٩
٨	٤٨٩	٤/١/٩٩٣هـ	٢٧	٥,٩٧
المجموع			٤٥٢	%١٠٠

ويتضح من الجدول السابق أنه خلال السنوات الأربع الأولى (٩٧٤ - ٩٧٧هـ) تم وقف ١٤٦ كتاباً ، أما في السنوات الثلاث الثانية (٩٨٧ - ٩٨٩هـ) فقد تم وقف ١٥٧ كتاباً ، في حين جاءت الفترة الثالثة الواقعة بين (٩٩١ - ٩٩٣هـ) بواقع ١٤٩ كتاباً .

المطلب الثاني : الاتجاهات النوعية :

١- التوزيع النوعي :

ونعني بالتوزيع النوعي هنا أنماط أوعية المعلومات التي تشمل الكتب الموقوفة في مجال هذه الدراسة ، فهناك شكلان وعائيان تغطيها الدراسة هما :

١- المصاحف والأرباع .

٢- الكتب .

ويوضح الجدول رقم (٤) السمات النوعية للكتب الموقوفة حيث بلغت المصاحف الموقوفة ١٣ ثلاثة عشر مصحفاً بالإضافة إلى ربعة قرآنية ، بينما بلغت الكتب الموقوفة ٤٣٨ كتاباً .

الجدول رقم (٤) يبين التوزيع الوعائي للكتب الموقوفة

م	نوع المواد	عدد المواد
١	المصاحف والأرباع	١٤
٢	الكتب	٤٣٨
	المجموع	٤٥٢

٢- لون المجلدات :

اتبع الواقفون أسلوباً معيناً في تمييز المجلدات بعضها عن بعض بذكر ألوانها مثل جلد أخضر ، أحمر ، أزرق ، أسود .

ويوضح الجدول رقم (٥) السمات النوعية الخاصة بألوان المجلدات بحسب الوثائق التي وردت بها تلك الألوان .

الجدول رقم (٥) يبين توزيع ألوان المجلدات

م	لون التجليد	وثيقة رقم	وثيقة رقم	وثيقة رقم	الإجمالي
		٥٤٣	١٨٥٢	١١٨٨	
١	أخضر	-	٢	١	٣
٢	أزرق	-	١	-	١
٣	أحمر	-	١٠	٢	١٢
٤	أسود	١	٣	-	٤
	المجموع	١	١٦	٣	٢٠

ومن خلال هذا الجدول يلاحظ مدى التركيز في التجليد على اللون الأحمر بواقع ١٢ مجلداً ، تلاه في المرتبة الثانية اللون الأسود بواقع ٤ مجلدات ثم جاء في المرتبة الثالثة اللون الأخضر بواقع ثلاثة مجلدات ، وأخيراً اللون الأزرق بمجلد واحد فقط .

كما يتبين كذلك حصول الوثيقة رقم ١٨٥٢ على ٨٠% من المجموع الكلي لألوان المجلدات البالغ عشرين مجلداً ، تلتها الوثيقة رقم ١١٨٨ بنسبة ١٥% وأخيراً الوثيقة رقم ٥٤٣ بنسبة ٥% .

أما بقية وثائق الدراسة فلم يرد بها ذكر لألوان المجلدات .

المبحث السادس : الاتجاهات الموضوعية

لم تقف حركة وقف الكتب في القرن العاشر الهجري بالمدينة المنورة عند حدّ موضوع بذاته ؛ وإنما تنوعت بتنوع اهتمامات الواقفين وقناعتهم بتنوع احتياجات الباحثين إلى موضوعات المعرفة الإنسانية كافة بغرض البحث والاطلاع .

وقد تم توزيع الكتب الموقوفة إلى رؤوس موضوعات بلغت (٣٤) موضوعاً ، مع بيان حجم كل موضوع مقارنة بوثائق الدراسة ، يوضح ذلك الجدول رقم (٦)

ويمكن توزيع تلك الموضوعات تنازلياً بحسب الجدول رقم (٧) إلى الفئات الثلاث

الآتية :

الفئة الأولى :

واحتلت الرتب السبع الأولى الموضوعات التي تراوحت مجموعاتها من عشرين كتاباً فما فوق ، ، كان أولى هذه الرتب علم التصوف بمجموع ٢٢ كتاباً بنسبة ٤,٨٦% ، بينما احتل المركز الأول على جميع الموضوعات الفنون المتفرقة بمجموع ٦١ كتاباً بنسبة ١٣,٤٩% ، تلاها في المركز الثاني علم الفقه الحنفي بمجموع ٥٦ كتاباً بنسبة ١٢,٣٨% ، مما يدل على كثرة كتب الفقه الحنفي في القرن العاشر الهجري ، واحتل المركز الثالث علم التفسير بمجموع ٣٦ كتاباً بنسبة ٧,٩٦% ، وهذا يؤكد على تمسك المجتمع الإسلامي واهتمامه بكتب التفسير وحرص أصحاب المكتبات في تلك الفترة على اقتناء كمية كبيرة منها ، وجاء علم النحو في المركز الرابع بمجموع ٣٤ كتاباً بنسبة ٧,٥٢% ، أما علم الحديث فكان في المركز الخامس بمجموع ٢٧ كتاباً بنسبة ٥,٩٧% ، وهذا ما يؤكد كذلك على تمسك المجتمع الاسلامي واهتمامه بكتب الحديث النبوي ، وجاء في المركز السادس علم البلاغة بمجموع ٢٥ كتاباً بنسبة ٥,٥٣% .

الجدول رقم (٦)
التوزيع الموضوعي للكتب الموقوفة بحسب الموضوعات ووثائق الوقف

النسبة %	العدد الإجمالي	٤٨٩	٦٣	١٥٩٨	١١٨٨	١١٤٩	١٨٥٢	٥٤٣	١٥٧٢	أرقام الوثائق	م
		عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد		
٣,٠٩	١٤	٢	٢	١	١	٢	١	-	٥	الموضوعات	١
٠,٦٦	٣	-	١	١	-	١	-	-	-	المصاحف والأربع	٢
٠,٤٤	٢	-	-	-	-	-	-	٢	-	علم القرآن	٣
٧,٩٦	٣٦	٥	٩	١	٤	٢	٣	٥	٧	علم القراءات	٤
٥,٩٧	٢٧	-	٥	٦	٣	٢	٢	٦	٣	علم التفسير	٥
٣,٠٩	١٤	١	٣	٣	-	-	-	-	٧	علم الحديث	٦
١,٧٦	٨	٣	٢	١	-	-	-	-	٢	علم السير والمغازي والمنقب	٧
٠,٤٤	٢	-	-	-	-	-	-	-	-	علم المدائح النبوية	٨
٤,٨٦	٢٢	-	-	-	١	-	١	-	-	علم مصطلح الحديث	٩
٠,٢٢	١	-	٥	٨	٧	١	-	١	-	علم التصوف	١٠
٣,٠٩	١٤	-	٢	-	١	-	-	-	-	علم لسان الله الحماني	١١
١,٩٩	٩	١	١	٦	-	-	-	-	١	علم الأثر والأدعية	١٢
٠,٨٨	٤	-	-	٢	-	-	-	-	٢	علم الوعظ والإرشاد	١٣
٣,٩٨	١٨	١	٦	١	٤	-	٤	٢	-	علم قصص الأنبياء وحكايات الصالحين	١٤
١,٣٢	٦	-	٢	١	١	-	١	١	-	علم الكلام	١٥
٠,٢٢	١	-	-	-	-	-	-	-	١	علم أصول الفقه الحماني	١٦
١٢,٣٨	٥٦	٧	١٠	٨	٨	١٠	٩	٤	-	علم الفقه الحماني	١٧
٠,٦٦	٣	-	-	-	-	-	-	-	٣	علم الفقه الشافعي	١٨

تابع الجدول رقم (٦)
التوزيع الموضوعي للكتب الموقوفة بحسب الموضوعات ووثائق الوقف

النسبة %	عدد العملي	٤٨٩	٦٣	١٥٩٨	١١٨٨	١١٤٩	١٨٥٢	٥٤٣	١٥٧٢	أرقام الوثائق	م
		عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد		
٠,٤٤	٢	-	-	٢	-	-	-	-	-	قسم منسك الحج	١٩
١,٣٢	٦	١	١	-	-	١	-	٣	-	علم الفرائض	٢٠
٠,٢٢	١	-	-	١	-	-	-	-	-	قسم الأفتاز الفقهية	٢١
١,٥٤	٧	٣	-	-	١	١	-	٢	-	علم اللغة	٢٢
٧,٥٢	٣٤	-	٩	٦	٧	-	٧	٤	١	علم النحو	٢٢
٣,٥٣	١٦	-	١	٢	٨	-	٤	١	-	علم الصرف	٢٤
٥,٥٣	٢٥	-	٧	٤	٤	٣	٤	٣	-	علم البلاغة	٢٥
٢,٨٧	١٣	-	-	-	٦	-	٧	-	-	علم المحممة والمنطق	٢٦
١,١٠	٥	١	-	٢	-	-	-	١	١	علم الأوب العربي	٢٧
١,٣٢	٦	-	-	-	-	-	-	٢	٤	علم الفلك والتاريخ	٢٨
١,٩٩	٩	١	-	٥	١	-	-	١	١	علم التاريخ	٢٩
١,١٠	٥	-	-	-	٣	-	٢	-	-	علم الهندسة والهيئة	٣٠
١,٩٩	٩	-	٢	١	٣	-	١	١	١	علم الطب	٣١
٠,٢٢	١	-	-	-	-	-	-	-	١	علم الرمل	٣٢
١٣,٤٩	٦١	-	٥٣	١	-	-	-	١	٦	فنون شتى (متفرقات)	٣٢
٢,٦٥	١٢	١	١	٧	-	-	-	٣	-	كتب مجهولة الموضوع	٣٤
%١٠٠	٤٥٢	٢٧	١٢٢	٧١	٦٣	٢٣	٤٦	٤٣	٥٧	المجموع	

الفئة الثانية :

وجاءت فيها الموضوعات التي كانت كتبها دون العشرين كتاباً حتى اثني عشر كتاباً فكانت سبعة موضوعات اعلاها علم الكلام بمجموع ١٨ كتاباً بنسبة ٣,٩٨% ، ثم جاء علم الصرف في المرتبة الثانية بمجموع ١٦ كتاباً بنسبة ٣,٥٣% ، وجاءت في المرتبة الثالثة من هذه الفئة كل من المصاحف والأربعاء ، وعلم السير والمغازي والمناقب ، وعلم الأذكار والأدعية ، بأن كان لكل موضوع منها ١٤ كتاباً بنسبة ٣,٠٩% ، ثم جاء علم الحكمة والمنطق بمجموع ١٣ كتاباً بنسبة ٢,٨٧% ، وكانت أقل هذه المجموعة الكتب المجهولة الموضوع بمجموع ١٢ كتاباً فقط بنسبة ٢,٦٥% .

الفئة الثالثة :

وكان فيها ٢٠ موضوعاً تراوحت كتبها ما بين تسعة كتب بنسبة ١,٩٩% كما هو الحال بالنسبة لعلم الوعظ والإرشاد ، وعلم التاريخ ، وعلم الطب ، وبين كتاب واحد بنسبة ٠,٢٢% في علم أسماء الله الحسنى ، وعلم الفقه العام ، وعلم الألغاز الفقهية ، وعلم الرمل .

ويتضح تفصيل ذلك من خلال الجدول رقم (٧) .

ويمكن أن نستخلص من الجدول المشار إليه اهتمام أصحاب الكتب الموقوفة ببعض الموضوعات أكثر من غيرها بالنظر إلى رصيد الوثائق الوقفية في كل موضوع مقارنة بالموضوعات الأخرى ؛ فعلى الرغم من بلوغ كتب علمي التصوف والكلام مجموع أربعين كتاباً إلا أن كتب العلوم الشرعية من مصاحف وعلوم قرآن وتفسير وحديث وفقه وأصوله قد تجاوزت ١٥٠ كتاباً ، في حين بدأ الاهتمام واضحاً بكتب اللغة والنحو والصرف والبلاغة وهي من العلوم المساعدة والموضحة للعلوم الشرعية والملازمة لها دائماً ؛ فقد تجاوزت كتبها ٨٠ كتاباً من الرصيد الإجمالي للكتب الموقوفة .

ليس هذا فحسب بل إن كتب الأدب والتاريخ والهيئة والطب قد أخذت مكانها المناسب من الكتب الموقوفة ، ما ينبىء عن فكرة متتور بأهمية المكتبة وضرورة تنوع مجموعتها واشتمال رصيدها على فروع المعرفة الإنسانية كافة .

الجدول رقم (٧)
توزيع الكتب الموقوفة تبازيلاً بحسب الموضوعات

م	الموضوع	العدد	النسبة	م	الموضوع	العدد	النسبة
١	فنون شتى (متفرقات)	٦١	%١٣,٤٩	١٨	علم المدائح النبوية	٨	%١,٧٦
٢	علم الفقه الحنفي	٥٦	%١٢,٣٨	١٩	علم اللغة	٧	%١,٥٤
٣	علم التفسير	٣٦	%٧,٩٦	٢٠	علم أصول الفقه الحنفي	٦	%١,٣٢
٤	علم النحو	٣٤	%٧,٥٢	٢١	علم الفرائض	٦	%١,٣٢
٥	علم الحديث	٢٧	%٥,٩٧	٢٢	علم الأدب التركي	٦	%١,٣٢
٦	علم البلاغة	٢٥	%٥,٥٣	٢٣	علم الأدب العربي	٥	%١,١٠
٧	علم التصوف	٢٢	%٤,٨٦	٢٤	علم الهندسة والهيئة	٥	%١,١٠
٨	علم الكلام	١٨	%٣,٩٨	٢٥	علم قصص الأنبياء وحكايات الصالحين	٤	%٠,٨٨
٩	علم الصرف	١٦	%٣,٥٣	٢٦	علوم القرآن	٣	%٠,٦٦
١٠	المصاحف والأرباع	١٤	%٣,٠٩	٢٧	علم الفقه الشافعي	٣	%٠,٦٦
١١	علم السير والمغازي والمناقب	١٤	%٣,٠٩	٢٨	علم القراءات	٢	%٠,٤٤
١٢	علم الأندكار والأدعية	١٤	%٣,٠٩	٢٩	علم مصطلح الحديث	٢	%٠,٤٤
١٣	علم الحكمة والمنطق	١٣	%٢,٨٧	٣٠	قسم مناسك الحج	٢	%٠,٤٤
١٤	كتب مجهولة الموضوع	١٢	%٢,٦٥	٣١	علم أسماء الله الحسنى	١	%٠,٢٢
١٥	علم الوعظ والإرشاد	٩	%١,٩٩	٣٢	علم الفقه العام	١	%٠,٢٢
١٦	علم التاريخ	٩	%١,٩٩	٣٣	قسم الألقاب الفقهية	١	%٠,٢٢
١٧	علم الطب	٩	%١,٩٩	٣٤	علم الرمل	١	%٠,٢٢
المجموع		٤٥٢	%١٠٠				

توزيع المؤلفين :

يقصد بالمؤلفين هنا كل فرد قام بتأليف كتاب أو شرحه أو وضع عليه حاشية ، ويمكن

تقسيم المؤلفين حسب تكرار أسمائهم أو وفقاً لإنتاجهم إلى ثلاث فئات :

الفئة الأولى - فئة عالية الإنتاج : يتراوح إنتاجها ما بين ١٢ - ٥٧ مادة لكل مؤلف .

الفئة الثانية - فئة متوسطة الإنتاج : يتراوح إنتاجها ما بين ٥ - ٨ مواد لكل مؤلف .

الفئة الثالثة - فئة قليلة الإنتاج : يتراوح إنتاجها ما بين ١ - ٤ مواد لكل مؤلف .

والجدول رقم (٨) يوضح توزيع المؤلفين الذين تكررت أسماؤهم أكثر من اثني عشر مرة

. وهو ما يسمى بالتكرار المتجمع النازل .

الجدول رقم (٨)

توزيع المؤلفين الذين تكررت أسماؤهم أكثر من اثني عشر مرة (التكرار المتجمع النازل)

الرتبة	اسم المؤلف	التكرار
١	شمس الدين ، أحمد بن سليمان (ابن كمال باشا)	٥٧
٢	أبو الحسن ، علي بن محمد ، (السيد الشريف	١٧
٣	الجرجاني)	١٢
٤	عبدالله بن مسعود (صدر الشريعة)	١٢
	سعد الدين ، مسعود بن عمر (التفتازاني)	
	المجموع	٩٨

ويتضح من الجدول السابق أن أربعة مؤلفين ينتمون إلى فئة عالية الإنتاج أسهموا

بثمانية وتسعين عملاً ما بين تأليف وشرح وحاشية .

وقد أفرد الباحث جدولاً مستقلاً للفئتين : متوسطة الإنتاج وقليلة الإنتاج ، تم

توزيعهما على الجدول رقم (٩) الذي يوضح توزيع المؤلفين الذين تكررت أسماؤهم أقل

من اثني عشر مرة - دون ذكر أسمائهم .

الجدول رقم (٩)

توزيع المؤلفين الذين تكررت أسماؤهم أقل من اثني عشر مرة
(التكرار المتجمع النازل)

الرتبة	عدد المؤلفين	التكرار
٥	١	٨
٦	١	٧
٧	٣	٦
٨	٤	٥
٩	٣	٤
١٠	١٤	٣
١١	٢٧	٢
١٢	٥٣	١
المجموع	١٠٦	٣٦

يبين الجدول السابق أن الفئة متوسطة الإنتاج تتكون من مؤلف واحد تكرر اسمه ثمان مرات واحتل المرتبة الخامسة ، ومؤلف واحد تكرر اسمه سبع مرات وجاء في المرتبة السادسة ، وثلاثة مؤلفين تكرر اسم كل واحد منهم ست مرات ، واحتلوا المرتبة السابعة ، وأربعة مؤلفين تكرر اسم كل واحد منهم خمس مرات ، وجاءوا في المرتبة الثامنة .

أما الفئة قليلة الإنتاج فقد تكرر اسم ثلاثة مؤلفين منهم أربع مرات للمؤلف الواحد واحتلوا المرتبة التاسعة ، وأربعة عشر مؤلفاً تكرر اسم كل واحد منهم ثلاث مرات وجاءوا في المرتبة العاشرة ، وسبعة وعشرون مؤلفاً تكرر أسم كل واحد منهم مرتين واحتلوا المرتبة الحادية عشرة ، وثلاثة وخمسون مؤلفاً تكررت أسماؤهم مرة واحدة واحتلوا المرتبة الثانية عشرة .

وقد بذل الباحث جهداً كبيراً للتعرف على أسماء المؤلفين من خلال المصادر التي توضح ذلك مثل كشف الظنون ومعجم المؤلفين لأن ما هو مدون في الوثائق الوقفية من أسماء المؤلفين قرين عناوين الكتب نادر جداً .

الخاتمة : النتائج والتوصيات

أولاً : النتائج :

- ١- تظهر هذه الدراسة التزام وثائق وقف الكتب في المدينة المنورة في القرن العاشر الهجري بأركان الوقف المادية والشرعية وألفاظه المعتمدة شرعاً ، والتأكيد على العلم بما ورد في وقف المنقول من الخلاف بين الأئمة الأعلام .
- ٢- يتبين من الدراسة معرفة قدر الكتب وعظم فائدتها حيث تجلى هذا في وقفها وإثبات ذلك شرعاً لدى القاضي بالمحكمة الشرعية بالمدينة المنورة وتوثيق ذلك في صك شرعي لأنه أحفظ للوقف ، وأمنع من التغيير والتبديل في الوقف وشروطه .
- ٣- تشير الدراسة إلى تضمن وثائق الوقف للأطراف المستفيدة من الكتب الموقوفة مع التأكيد على أهلية الاستفادة والقدرة على الاطلاع .
- ٤- يتبين من الدراسة اشتمال جميع الوثائق الوقفية لشروط الواقفين التي تحدد المستفيدين من الكتب ، ومن له حق النظارة عليها . والوعيد الشديد لمن خالف تلك الشروط .
- ٥- يتبين من الدراسة وجود خزانة للكتب في الحرم النبوي في القرن العاشر الهجري ، حيث أكدت الوثائق الوقفية ضمن شروطها على أن تكون خزانة الكتب بالمسجد النبوي هي الجهة التي تستقر فيها كتب الوقف بعد انقراض ذرية الواقف ، فلو لم تكن هذه الخزانة قائمة بالفعل في تلك الفترة لم يكن هناك لزوم للتأكيد على هذا الشرط .
- ٦- اشتملت وثائق وقف الكتب - محل الدراسة - على أربعة عشر مصحفاً بالإضافة إلى ٤٣٨ كتاباً غطت الفترة من عام ٩٧٤ إلى عام ٩٩٣ هـ .
- ٧- تكشف هذه الدراسة أن هناك ثلاثة موضوعات حيوية تأتي في صدارة الإنتاج الفكري الموقوف في المدينة المنورة في القرن العاشر الهجري ، وتحظى باهتمام الواقفين على نحو أكثر ، وهذه الموضوعات هي : علوم الدين الإسلامي ، وعلوم الأدب واللغة ، وعلوم التاريخ .

٨- يتبين من الدراسة أن مجموعة الكتب الموقوفة اشتملت على فروع المعرفة الإنسانية كافة تقريباً مع تصدر الفقه الحنفي لذلك حيث بلغت كتبه ٥٦ كتاباً .

٩- تبين الدراسة أن هناك أربعة مؤلفين ينتمون إلى فئة عالية الإنتاج من الكتب الموقوفة ، وهؤلاء المؤلفين هم : شمس الدين ، أحمد بن سليمان (ابن كمال باشا) ، وأبو الحسن علي بن محمد (السيد الشريف الجرجاني) ، وعبدالله بن مسعود (صدر الشريعة) ، وسعد الدين مسعود بن عمر (التفتازاني) .

ثانياً : التوصيات :

- ١- إجراء دراسات عن وثائق وقف الكتب في المدينة المنورة وغيرها من مناطق المملكة في فترات سابقة ولاحقة لفترة القرن العاشر الهجري .
- ٢- التوصية بالبحث والتحري عن أي وثائق أخرى لها علاقة بموضوع وقف الكتب والمكتبات ، ويمكن التعاون في هذا الشأن مع أصحاب الأوقاف الخاصة ونظارتها ، وبعض الأفراد ذووا الاهتمام الخاص بالوثائق .
- ٣- دعوة أقسام المكتبات والمعلومات في الجامعات السعودية لأن تكون تلك الوثائق موضوعات لبعض الأطروحات العلمية .
- ٤- التوصية بإقامة معرض لوثائق المدينة المنورة تعرض فيه نماذج مصورة منتقاه يصاحبها تعريف بالوثائق ، ويمكن أن يكون هذا بمنزلة متحف دائم يشرف عليه مجلس منطقة المدينة المنورة بالتعاون مع مكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة المنورة ، ورئاسة محاكم منطقة المدينة المنورة لأنها المصدر الأول للصكوك والسجلات والوثائق . ويمكن لهذا المتحف المساهمة في فعاليات مهرجان المدينة المنورة .

قائمة المصادر والمراجع :

أولاً :المصادر (وثائق الدراسة) وجميعها محفوظة في قسم السجلات بالمحكمة الشرعية بالمدينة المنورة .

- ١- الوثيقة رقم ١٥٧٢، عدد ٣، جلد ٢ ، من سنة ٩٧٣- ٩٧٨ هـ ، ص ص ، ٤٣٢ - ٤٤١ .
- ٢- الوثيقة رقم ٥٤٣ ، عدد ٤ ، جلد ٢ ، من سنة ٩٧٤- ٩٧٧ هـ ، ص ص ، ٢٤٠ - ٢٤١ .
- ٣- الوثيقة رقم ١٨٥٢ ، عدد ٣ ، جلد ٢ ، من سنة ٩٧٣- ٩٧٨ هـ ، ص ص ٥٩٩ - ٦٠١ .
- ٤- الوثيقة رقم ١١٤٩ ، عدد ٦ ، جلد ٣ ، من سنة ٩٨٠ - ٩٨٩ هـ ، ص ص ٧٦٤ - ٧٦٥ .
- ٥- الوثيقة رقم ١١٩٩ ، عدد ٦ ، جلد ٣ ، من سنة ٩٨٠ - ٩٨٩ هـ ، ص ٨٢١ .
- ٦- الوثيقة رقم ١١٨٨ ، عدد ٦ ، جلد ٣ ، من سنة ٩٨٠ - ٩٨٩ هـ ، ص ص ٨٠٤ - ٨٠٦ .
- ٧- الوثيقة رقم ١٥٩٨ ، عدد ٦ ، جلد ٣ ، من سنة ٩٨٠ - ٩٨٩ هـ ، ص ص ٩٦٧ - ٩٦٨ .
- ٨- الوثيقة رقم ٦٣ ، عدد ٧ ، جلد ١ ، من سنة ٩٩١ - ٩٩٥ هـ ، ص ص ٤٦ - ٤٧ .
- ٩- الوثيقة رقم ٤٨٩ ، عدد ٨ ، جلد ١ ، من سنة ٩٩٣ - ٩٩٥ هـ ، ص ١٣٠ .

ثانياً : المراجع :

- ١٠- إبراهيم علي ، عبداللطيف " مكتبة في وثيقة ورقية " في دراسات في تاريخ الكتب والمكتبات الإسلامية . - القاهرة : المؤلف ، ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٢ م .
- ١١- أمين ، محمد محمد / الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر ٦٤٨ - ٩٢٣ هـ = ١٢٥٠ - ١٥١٧ م دراسة تاريخية وثائقية . - القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٠ م .
- ١٢- البغدادي ، إسماعيل باشا بن محمد أمين (ت ١٣٣٩ هـ) /إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون . - مكة المكرمة : المكتبة الفيصلية ، (د.ت) (نسخة مصورة) .

- ١٣- البغدادي ، إسماعيل باشا بن محمد أمين (ت ١٣٣٩هـ) / هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون . - مكة المكرمة : المكتبة الفيصلية ، (د.ت) (نسخة مصورة) .
- ١٤- حاجي خليفة ، مصطفى بن عبدالله ، (ت ١٠٦٧هـ) / كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون . - مكة المكرمة : المكتبة الفيصلية ، (د.ت) (نسخة مصورة) .
- ١٥- حمودة ، محمود عباس / المدخل إلى دراسة الوثائق العربية . - القاهرة : دار نهضة الشرق ، ١٩٩٥م .
- ١٦- الخياري ، أحمد ياسين أحمد / تاريخ معالم المدينة المنورة قديماً وحديثاً . - ط ٣ . - المدينة المنورة : ورثة المؤلف ، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م .
- ١٧- الزرقا ، مصطفى أحمد / أحكام الوقف . - عمان : دار عمار ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .
- ١٨- الزركلي ، خير الدين (ت ١٣٩٦هـ) / الأعلام . - ط ٨ . - بيروت : دار العلم للملايين ، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م .
- ١٩- أبو زهرة ، محمد / محاضرات في الوقف . - ط ٢ . - القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٧١م .
- ٢٠- ساعاتي ، يحيى محمود / الوقف وبنية المكتبة العربية . - الرياض : مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .
- ٢١- كحالة ، عمر رضا / معجم المؤلفين . - بيروت : مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي ، ١٣٧٦هـ / ١٩٥٧م .

ملحق بصور الوثائق الوقفية



الذر يانه متصل بالرفاق المذكور بعد التواضع اوله كما ذكر وبعد ان تصير الدر
 الكون زاوية كما شرح اعلمه يوجد الناظر عليه الابي ذك في كل عام يهلل
 باجان صديقه واجه منله او ما يزيد على ذلك ونصف ربع غلته
 لناظر علمه للذاتي ذك ومقاله فظن وربع العلة الثاني برصد بعانته ولجان
 الراوية الكون وباري غلته يصف لمصالح الزاوية للذاتي التي يتم به
 نظاره ثم وقع من كنه سابقي ما كتبه وابد ملاحص الكون جمع التمسك
 على صومر يقطع كيف كلداهم ونسبوا الفاضل البضا وربع ثلثه اجزا
 احدها وهو اولها مقو وانا في كلد لدرق وانا في كلد اتمر محشا
 وكتاب تفسير بيات الناول للشيخ اللام على كره ربهم البغداد الصوف
 2 في غير كلد لهود بكتابه النسخ وكتاب المسكاه وجزء واحد عامر وكتاب
 تعليقه على مسلم من اوله جزء واحد وكتاب شرح البار لا ملد وكتاب
 حاشية شرح زان على كنه صا وثلثه اجزا محلدت اوها ضد كثر جمر شهر
 من اوله الى اول سورج راه والحكمة الثاني من اوله في طه الى سون
 التمل وانا كتبه بجلد اخضر من سون الكلداني اجزا المعونين
 وكتاب من المعاني من المصنوع قديم وكتاب شرح المعاني للسيد
 في جلد اخر محشا بانها م والكل وكتاب المطول لسعد الدين كامل
 مقو وكتاب ماسية المطول للمور حن طبر وعصام الدر
 لصدر الشريفة زلد واحد اخر سهل وكتاب شرح الحقيفة الكلدانية
 كامل وكتاب الهداية زلد من مقو بوزن وكتاب صدر الشريفة
 محشا زلد اخر وكتاب در الفري في جلد لهود كامل وكتاب
 الوقاية محشا كلد مقو وكتاب اللث محسا سهل وكتاب شرح
 الجمع زلد من كلد واحد لهود كامل وكتاب القدر كلد اخر
 سهل وكتاب انزهام كلد اخضر وكتاب شرح الترافق
 كلداني السيد الشريف وكتاب شرح العقايد كلد مقو وكتاب مجموع
 ليلونا السيد الشريف وكتاب شرح كنه النجاشي وكتاب فقط
 جاسية لخطايد للكنس تلم وكتاب قره كره النجاشي وكتاب فقط
 في علم الشريفة بنمذ على الصدر وكتاب جاسية بنمذ الشريفة
 وروغ جاسية الكافي جاسية الشريفة وسمووز وولد واحد
 على الذي من الكافية كلد اخر محشا صحيح وكتاب شيوخ الشريفة

الخطايش



وكان جدول الملوك الشريف الفيلسوف الفاضل شيخنا وبيد له مودع النسخ
 من يد الملوك محققا الرابطة المذكورة وهو والا الخليفة الملائم
 للكلية المذكورة من جهة الغربية العاملة كما ذكر في شرحه
 الرباط ووجهه دليله بولك النسخ المذكورة لكل منها عليه حق السيرة والحمد
 وصدار دار الامراء المصوم مع المذكورين الفاضل من فاعيلها في دار السجدة
 المذكورة المستند من العقيدة التي ان لم يذنب في حقها ان لم يذنب في حقها
 المذكورة وبقته

فمن المهد مودع الكمال المشايخ جميع ما ذكر في محضر جمع من جدول
 المشايخ اهل الحق بالعلماء والفقهاء ثم طبع مودع النسخ المذكورة
 في كل واحد ليوضح عند الحاجة اليه في كل مكان كما هو مودع الحاكم
 المشايخ المملوك في

مودع النسخ
 مودع النسخ
 مودع النسخ
 مودع النسخ

موجب بحرمه انه سرهد مودع فاضل الفاضل شيخنا مساجد الامام الازهر في القاهرة وكان له
 الايتام الاقرباء للائحة في عهد يوسف فاضل الميرزا المودع واعمالها
 مع طلبة المناسبات العلمية اذ لم يستطع سعة في شرحه في شرح
 العلم في شرح الدين صغر صلبه في شرحه في شرحه في شرحه في شرحه
 ودرس ودرس وابد باصره في ملكه الى حين صدر هذا الوصف
 منه وفلك جميع الكتب المتعلقة على بعض شريعتين (صدها) اصغر من الاخر
 بقرأة الايام حفص والثاني هو الاكبر جامع لخواص الائمة التبعه وغير
 الفاضل البصائر وتفسير الجلالين ومسكاة المصاحف في جزئين وحاشية
 للسكاه مختصر الطير والاشجار في علوم القرآن والهداية في مجلدين وشرح
 لانسهام في مجلدين وشرحها الميسر في العناية في مجلدين وشرح الحمير
 لانس امير الكاظم في مجلدين وشرح القدر في الحدادين في مجلدين وشرح
 الكبر للربيع في مجلدين والعاموس في اللغة في مجلد واحد وحاشية في
 صدر الشريعة لانس في مجلدين وحاشية في صدر الشريعة ايضا لبعض
 وحاشية في صدر الشريعة ايضا للملا عصام الدين وشرح السكندر في شرحه
 والطول في مجلد واحد وشرح الفرائض الشرعية للسيد وشرح شرحه



الكبار ستة عشر مخطفاً كباراً الضمنها ديناراً حديد بر قاسم بها اهد المذكور دينه التي بدت عمه المذكور
 والباقي بقينه فقد اهد المشرى احمد سلطان المذكور بقدره الذي هو به بقية من عاقدت بموجب ذلك
 ذمة المشرى المذكور في المبلغ المذكور خلو اسماً وقبر المشرى المذكور لنفسه جميع الحصه المذكور فبعضاً من
 بقية المشرى المذكور انتم على سيد الرب والطبع والذمور بايجاب ودينه بقية من عاقدت بموجب جميع الحصه
 المذكور فبعضاً من ملك احمد المذكور له بما عاقدت ولا مدافع ولا معارض فحكم اياه ابقاها واليه الحكم
 بجميع الحصه المذكور حكماً بحجتها بما جرى ذلك وحده في تاريخ عمري من ان المظلم عام سحر واليه الحكم

كاتبه عبد الرحمن العيا
 عبدالرزاق الناصح
 الربيعي مصطفى العثمان
 في رمضان سنة ١٢٤٥

انما تصدقنا مجلس الشريعة الشريف بالمدينة المنورة بين يدي سيدنا رسولنا في القضاء شيخ مشايخ الاسلام وعلو العلام
 الامام محمد بن عبد الله بن ابي الوالي العظام من جميع احكام الاحكام من غير ان يعجزوا في نظر الاوقاف وكان الايام من الاوقاف في الاقطار
 المرفوعة له وادرجه من الزوام حصصه
 محي الصلح او ليس الفقير المعروف بالعمود الثمين
 عمارة ربه القدير الراعي خبايا عن الحظير خفيته عند الحجي الرومي القوي السوي وارواقه فبانه وقف
 وحسن ايد وصدق وسئل واكراماً يولد في ملكه وخورى تحت تصرفه او حين صدوره هذا الوقت
 وذلك جميع دار التي انشأها الكائيد خط رقاقه والجملة باطن المدينة المنورة المشتملة على قاعه ذلك له مجالس مذكورة
 علو باب الدار المذكور وبه داخل الباب الكبير وابوابها الحق المتعد القاعة وما لها على القاعة المذكور وبابه المخط المذكور
 وعلى محرابين شرفين على سبيل حرم صغير وعلى محرابين آخرين على سبيل ايضا وابوابها القاعة المذكور وعلى حوضين صغيرين
 من شطرين يتبادلان القاعة المذكور وعلى شطرين من شطرين في باب القاعة المذكور وحدودها بقية رباط القان
 وشاماً اذ عند العمود وعرا يعطى الرقاب المذكور وفيه بابه وشرفاً بدار اوقف المذكور وجميع دار التي ملكها بعد الدار المذكور
 المشتملة على قاعة مما يبني بين علوها محرابين وعلى بابها مجلس لطيف متصل بعلو باب رباط اوقف المذكور وتعرف المجلس المذكور
 بانشاء اوقف
 المذكور وحدودها بقية رباط القان وشاماً الرقاب المذكور وشرفاً المذكور
 وعرا بدار اوقف المذكور وبعضها متصل بدار عند المذبح وجميع الفرض الجاري في ملك حنفية المذكور المحراب
 الساعه العرف
 ساقاً بغير ان الساعه العرف في قوسه وعلوه وحدودها بقية
 وشرفاً الخط الشارح وشاماً وقراناً الرقاب المذكور وجميع الكسب المشتملة على حنفية شرف في حله من بقعة صغيرة ونقص القاصي
 ايضا وفيه كنه اجر الحضي والسخي وانفرد باب التاويل في حله ونحاشيد على تفسير ايضا واليه الحكم في كل ما
 كان في

واما من الفتور التي كما لا بد وان الامام الغزالي وكاتب عنده المعارف كما يستعمل على يد من كان له من كتاب
 وكما يشهد على عشر رسالة لمولانا كما كان وكاتب من البرزق لولا مضافك مع كني يقول العبد وحي لمولانا
 انوارنا من كتابه وكتاب الدين المحلى كتاب ووصف لاجيان لمولانا الخطيب قاسم وكتاب الطب النبوي كما اشرف التوارخ
 ولطائف المعارف وكتاب مختصر ما في العلوب ورسائل في المصروف ورسائل في الطب ورسائل في الحديث في الموطأ
 ورسالة في المصروف ورسالة اذعنه في طرد صغبر سطر الواقف الذي وضعه الله تعالى الاصح شرطا
 حمله عن ابن ابي عمير من مسندها ان النظر في جمع الكتب المعرفه في من حيوه اجزاء الله فاصح حينئذ من
 لمولانا في طبع الموقد الذي من حيوه من فقه لمن يكون نظير لطلبة الكتب بالمجد النبوي يعرفه ان بعد الواقف الذي
 ولعبه الموقد الذي في الحزبه التي كون في مشها ان اوقف الله كورس طلقه في عقبه المكي السيد في المعين والزياد
 والفضان بعد ذلك ما لم حيا للرسول بعد فعل مما ذكرنا ان يعطى لا يوظف ولا يسئل في العاص
 مما امكن وما ان لا يخرج من الميعون التي كان في صحبه المكي ورسائله كما امر الاصح شرطا عاصم في الموقد
 انه كورصه بقاياها ما لها نيا من الجليلي المعان وان الامر بعد ذلك ان العرض الواقف الموقد كما في شيوخ الموقد
 من الوفاق وقيل له عرفه انما خصه في العاقب سطر وما بين الكتب الموقده للسطون تباعل عن حيا في
 المسقول عند اتينا الالانه في مسند الموقد المكي الروفا لا يحد في اي سري فكتبه الكتيب الالانه الموقد ان هذا هو الالانه
 الثاني في لزوم الوقت مجردة في وقت على ما هو في الالانه الموقد سطر المسقول على ما ذكرنا في
 من المكي السباني فينازعا في خاصا حيا في ذلك الى كما هو الواقع صد هذا الكتاب في وقت الزحف المسطاب بحكم الحاكم
 المنان البصره في وقت الكتيب المزبور في سري من ايطه الموقد ثم قال الموقد ان حكم الحاكم كوريل مذهب الامام الاعظم
 بعد الزعم وهو المقصود في اقسام لكنه فاذا عند الامامان الموقد ان في زمان العمامان في وقت الامام الثاني في الزمان في السباني
 كوريل وهو ائمة الامامان حكم الحاكم في الا في فضلا عن حقه فانه عند جميعنا فداض غير قابل للاسك على لا سيما بعد الموقد
 لا يوافق للزوم عندنا ايضا في دعوى الموقد في طلب سطر الموقد الموقد الموقد الموقد الموقد
 عقبنا مذهبها السيد المكي كان عند بي حنيف في الله عن مذهبهم يدعوا بعد حيا في الحق واولي حكم في وقتهم في الزعم حكم
 سري عا ونجله سجد عبا في وقت لا زما في الا في الموقد الموقد الموقد الموقد الموقد الموقد الموقد الموقد
 سبب من سبب في وقت ما سمع في ما ان يبدل من يبدلونه ان الله سبب يلحق في الواقف الموقد الموقد الموقد الموقد الموقد

زكريا بن محمد بن
 المكي بن محمد بن
 شيخنا العلامة
 كان في

سبب من سبب في وقت ما سمع في ما ان يبدل من يبدلونه ان الله سبب يلحق في الواقف الموقد الموقد الموقد الموقد الموقد
 الموقد الموقد الموقد الموقد الموقد الموقد الموقد الموقد الموقد الموقد الموقد الموقد الموقد الموقد الموقد
 الموقد الموقد الموقد الموقد الموقد الموقد الموقد الموقد الموقد الموقد الموقد الموقد الموقد الموقد الموقد
 الموقد الموقد الموقد الموقد الموقد الموقد الموقد الموقد الموقد الموقد الموقد الموقد الموقد الموقد الموقد

